CD/PV.471
4 August 1988
ARABIC

المحضر النهائي للجلسة العامة الحادية والسبعين بعد الاربعمائة

المعقودة في قصر الامم ، جنيف ،
يوم الخميس ٤ آب/أغسطس ١٩٨٨ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس : السيد ويسبر لويس (اندونيسيا)

الرئيس : أعلن افتتاح الجلسة العامة ٤٧١ لمؤتمر نزع السلاح .

سيواصل المؤتمر ، وفقا لبرنامج عمله ، النظر في البند ٥ من جدول الأعمال المعنون "منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي" . ومع ذلك ، طبقا للمادة ٣٠ من النظام الداخلي للمؤتمر ، يجوز لأي عضو أن يثير أي موضوع يتصل بأعمال المؤتمر اذا رغب في ذلك .

يوجد على قائمة المتحدثين اليوم ممثلو النمسا واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وكندا وفنزويلا وبلغاريا . ووفقا للمقرر الذي اتخذه المؤتمر في جلسته العامة ٤٣٦ ، الكلمة الآن لممثل النمسا ، السفير سيسكا .

السيد سيسكا (النمسا) : السيد الرئيس ، ان مما يشكل امتيازا لي أن تكون أول كلمة ألقيها أمام جلسة المؤتمر العامة في ظل رئاستك . واسمح لي أن أضم صوتي الى الذين هنأوك على توليك هذه المسؤولية لشهر آب/أغسطس ١٩٨٨ ، وأعرب لك عن أطيب تمنياتي بالتوفيق .

وبينما أشكرك على دعوتي الى التحدث ، أود أن أركز كلمتي على جوانب حظر محتمل للأسلحة الكيميائية ، ونظرا لأن هذا الموضوع ظل في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح ومؤتمر لجنة نزع السلاح طوال ما يقرب من عشرين عاما ، فان تاريخ المفاوضات بشأن الأسلحة الكيميائية هنا في جنيف هو تاريخ طويل له نجاحه وفشله ، مع فترات طويلة لم يكن فيها أي شخص يعتقد حقا أن من الممكن الوصول الى اتفاق نظرا لتعقد المسألة . ومع ذلك فان الذين واصلوا بصبر البحث عن الحلول ولم ييأسوا أمام ضخامة المهمة ، كانوا على حق . وهناك اليوم اعتقاد عام بأنه توجد احتمالات حقيقية لمولد اتفاقية متعددة الأطراف لحظر الأسلحة الكيميائية ، حتى وان كان ينبغي تصحيح التقديرات المتفائلة التي أجريت في أواخر ١٩٨٧ ، والتي تنم عن اعتقاد بأنه لا يستحيل عقد اتفاق خلال عام ١٩٨٨ .

ومن بين العوامل التي تجعلنا نأمل أن تتوج المفاوضات باتفاق في المستقبل غير البعيد ، أود أن أشير الى ما يلي . منذ بدء المفاوضات بشأن حظر الأسلحة الكيميائية ، أدرك الجميع الصعوبات الضخمة التي ينطوي عليها التحقق على النحو الملائم من تطبيق مثل هذا الاتفاق . وقد وصلنا الآن الى مرحلة دراسة شاملة والى التفاوض على مستوى تقني للغاية والى العمل الموجه إلى عقد اتفاق بالتعاون الوثيق جزئيا مع الصناعات الكيميائية المدنية في بلداننا . وهي ظاهرة جديدة نسبيا تسم بالأمل بداية المرحلة الأخيرة . وفي نفس الوقت ، يجب ألا ننسى أن هناك اتفاقية متعددة الأطراف لها أهمية مماثلة ، أشار فيها الرصد الفعلي مشاكل تقنية ضخمة ، تحققت هنا في جنيف في ١٩٧٢ - وهي اتفاقية حظر واستحداث وانتاج وتخزين الأسلحة

البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة . ان احتمالات الحرب البيولوجية تبعث على الفزع مثل استخدام المواد الكيميائية ، لما لها من قدرة على ابادة الأرواح أو اصابة الأشخاص بالعاهات على نطاق شامل وبتكلفة قليلة . وان حظر المواد البيولوجية مثل التكسينات حظرا فعليا ، يشجع الذين حاولوا طوال عقود تحقيق حظر للأسلحة الكيميائية .

وبالرغم من أنه لست بحاجة الى أن أقول لهذا المحفل عن الصعوبات السياسية والتكنولوجية الضخمة التي لا يزال يجب التغلب عليها قبل تحقيق حظر شامل ، اسمحوا لي مع ذلك أن أطرح بضعة نقاط . من الناحية السياسية ، سيلزم العثور على اجابات على عدد من الأسئلة الأساسية . هل ستسلم جميع البلدان الحائزة لأسلحة كيميائية بهذه الحقيقة ؟ هل ستتخلى جميع البلدان التي لها قدرة على انتاج الأسلحة الكيميائية ، عن هذه القدرة ؟ هل ستكون جميع البلدان الحائزة لأسلحة كيميائية مستعدة لتدمير مخزوناتها في ظل تحقق دولي ملائم وهل ستتخلى عن انتاجها أو حيازتها في المستقبل ؟ وبعبارة أخرى ، هل ستكون جميع البلدان التي يكون اشتراكها ضروريا لنجاح هذا الحظر وفعاليته مستعدة للانضمام الى الاتفاقية التي تحظر الأسلحة الكيميائية ؟ وفي هذا السياق ، أرحب بالمعلومات الشاملة التي قدمها السفير فريدرسدورف في بيانه الذي ألقاه أمام مؤتمر نزع السلاح في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٨ بشأن مرافق انتاج الأسلحة الكيميائية في الولايات المتحدة .

وتتصل الصعوبات التكنولوجية بالطبع بالتحقق الكافي . ويؤمل أن يثبت أن مفاهيم التحقق المخطط لها ، بما فيها التفتيش بالتحدي ، كافية لضمان الامتثال للاتفاقية . ولتحقيق هذا الهدف ، علينا ، ضمن جملة أمور ، أن نضع في الاعتبار انتاج الصناعات المدنية وظاهرة الأسلحة الثنائية . وبالرغم من أننا نبحث عن أكمل رصد ممكن ، فانه ينبغي لنا أن نسلم بأن التحقق مائة في المائة ليس ممكنا . ونتيجة لذلك ، ينبغي تصور التفتيش بالتحدي بحيث يوجد لمنتهكي المعاهدة المحتملين خطرا كبيرا بما يكفي لردعهم فعلا عن القيام بذلك .

وبالطبع ، لا يزال هناك مشاكل كثيرة ينبغي حلها . ومن بين هذه المشاكل سوف ينبغي وضع ترتيبات مالية تتعلق بنظام التحقق . ونظرا لنطاق هذه المهمة ، لن تكون مسألة تمويل اجراءات التحقق مسألة تافهة ، وسوف يتعين ايجاد حلول منصفة .

وثمة شرط أساسي هام لاتفاق هادف هو أن تكون الصناعات الكيميائية في جميع البلدان مستعدة للتعاون على نحو كامل . وفي هذا السياق ، يعلق بلدي أهمية كبيرة على اجتماع الخبراء الكيميائيين الذي شهدناه الأسبوع الماضي . واشترك في أعماله خبير نمساوي . وكما في بلدان أخرى ، لم يكن من السهل في البداية اقناع الصناعة

الكيميائية النمساوية بالتعاون . وتتعلق الاهتمامات الرئيسية لهذه الصناعة بمعلومات سرية عن تقنيات الانتاج وعن العملاء ، وينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار بالقدر اللازم . وبمساعدة عملية اعلامية وتفسيرية ، أصبح ممثلو الصناعة الكيميائية مستعدين لتقديم اسهامهم في الاتفاقية المقبلة .

وأنتهز هذه الفرصة لكي أضيف أن النمسا قررت أن تنشىء ضوابط بشأن نقل وتصدير ثماني مواد كيميائية عالية السمية ، ينتمي خمس منها الى فئة "السلائف الرئيسية" ، وهي حاليا تدرس المتطلبات التشريعية ، بحيث يمكن انفاذ النظم اللازمة في أقرب وقت ممكن . وأود أيضا أن أؤكد أن نائب مستشار النمسا ووزير خارجيتها الفيدرالي ، السيد موك ، أشار في مؤتمر نزع السلاح في ١٤ نيسان/ابريل ١٩٨٨ ، بالتحديد ، أنه على أساس "النص المتعلق بالمصفوفات" والوارد في الوثيقة CD/CW/WP.193 يجري القيام ببحث شامل على نطاق البلدان عن البيانات المتعلقة بمرافق الانتاج والمواد الكيميائية المدرجة في الجدولين ٢ و ٣ من مرفق المادة السادسة للاتفاقية .

بعد التجارب المروعة التي مرت بها أوروبا خلال الحرب العالمية الأولى ، عندما استخدمت الغازات السامة على نطاق واسع وتسببت في موت وعجز آلاف من الجنود ، لم تستخدم الأسلحة الكيميائية على مثل هذا النطاق طوال ٦٠ عاما تقريبا . وأدت فظاعة هذه التجربة الى بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ لحظر الاستعمال الحربي للغازات الخانقة أو السامة أو ما شابهها وللوسائل البكتريولوجية . وهذا البروتوكول ، وان كان غير كامل ، حيث أنه لم يمنع انتاج أو تخزين هذه المواد ولم يضع أي اجراءات للتحقق ، كان يراعى حتى خلال أكثر أوقات الحرب العالمية الثانية تخريبا .

ومع ذلك ، استخدمت الأسلحة الكيميائية مؤخرا على نطاق شامل في حرب الخليج . وشهد العالم بذعر هذه الأحداث بمساعدة وسائل الاعلام الحديثة . وأصبح الرأي العام في جميع أنحاء العالم أكثر ادراكا لكون أن استخدام مواد كيميائية مميتة في نزاعات مسلحة ، في نهاية القرن العشرين ، هو ليس مجرد حلم مزعج وانما هو حقيقة مرعبة ، ان تكرار استخدام الأسلحة الكيميائية في حرب الخليج هو حقيقة في الواقع ، وأرى شيئا من الخطورة في أن يعتاد الجنس البشري على فكرة اعتبار الأسلحة الكيميائية أسلحة عادية وعلى أن تصبح الحرب الكيميائية مسألة روتينية . فمن الضروري اذن تنبيه المجتمع الدولي بغية تفادي ظهور حالة ذهنية عامة ربما تقبل في النهاية الارتكاب الروتيني لمثل هذه الانتهاكات للقانون الدولي . واذا نجحنا من خلال اتفاقية تحظر الأسلحة الكيميائية في ازالة هذه الأسلحة من ترسانات جميع البلدان ، فاننا لن نقتصر بذلك على التخلص من التهديد باستخدامها خلال نزاع عسكري فحسب ، وانما سوف يعني ذلك أيضا أنه لا يمكن استخدام هذه الفئات من الأسلحة كأداة للضغط السياسي خارج مواجهة عسكرية .

ان الحرب الكيميائية ، التي كانت طوال سنوات عديدة عنصرا من عناصر تاريخ الحرب أكثر منها وسيلة للقتال تستخدم فعلا ، عادت خلال السنوات القليلة الأخيرة بوصفها حقيقة قاسية ، وقع ضحية لها الجنود والسكان المدنيين على السواء - كبار السن والنساء والأطفال والأبرياء ، فهي قدر أعمى يضرب الغافلين بتمزيق الحياة اليومية على نحو لاانساني حقا . وفي هذا الصدد ، بعد أن قرأنا التقريرين اللذين أصدرهما مجلس الأمن S/20060 المؤرخ في ١٠ تموز/يوليه ١٩٨٨ و S/20063 المؤرخ في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٨٨ ، لا يمكن الا أن يصدمنا ، بعد أن تأكد استخدام الأسلحة الكيميائية في الماضي القريب في النزاع الايراني العراقي . لقد لقينا في النمسا مناسبة لمعالجة ضحايا من هذا النوع من الحرب . وحاولنا العثور على وسائل جديدة من الرعاية الطبية لمعالجة الضحايا واعادة تأهيلهم واستحداث مواد جديدة للحماية وللاسعافات الأولية . ونرى أن هذه احدى الطرائق المحددة التي يمكن أن يسهم بها بلد محايد على الدوام لوقف موجة الآلام التي تسببها الأسلحة الكيميائية . لكن ذلك ليس كافيا .

ان النمسا تشعر بأنها ملتزمة التزاما قويا بالتعاون على نحو كامل في المعركة التي يشنها المجتمع الدولي ضد الأسلحة الكيميائية ، وبوجه خاص في جهود مؤتمر نزع السلاح في جنيف ، باعتباره الجهة المكلفة بذلك من قبل المجتمع الدولي بأسره . ان النمسا لا تمتلك ولا تنتج أسلحة كيميائية ، وليس لها مرافق لانتاج مثل هذه الأسلحة . وتنوي الحكومة النمساوية اتخاذ الخطوات اللازمة لكي تكون ضمن أول مجموعة من الدول توقع على اتفاقية لحظر الأسلحة الكيميائية وتدميرها على نحو كامل وعام . ونأمل بصدق أن يتم قريبا وضع مثل هذه الاتفاقية بالرغم من المسائل العديدة التي لا يزال ينبغي حلها .

ونحن نواجه في الوقت الحالي بارامترات سياسية مواتية لم نشهدها منذ زمن طويل . فالعلاقات بين الشرق والغرب بوجه عام ، والعلاقات بين الدولتين العظميين بوجه خاص ، تبين الرغبة في الوصول الى ضروب من التفاهم متبادلة النفع ، والنزاعات الاقليمية التي تسببت في توتر العلاقات الدولية بشدة طوال سنوات عديدة تبدو في طريقها الى الحل . والتطورات في أفغانستان وفي حرب الخليج وبشأن كمبوتشيا وأنغولا تبعث على الأمل في مستقبل يقل فيه التوتر الدولي . وهذه الظروف المواتية ينبغي أن تجعل من الممكن خلق الارادة السياسية اللازمة لابعاد شبح الحرب الكيميائية . ولا ينبغي أن نترك هذه الفرصة السانحة تفلت من أيدينا .

<u>الرئيس</u> : أشكر ممثل النمسا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها الى الرئيس . والكلمة الآن لممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، السفير نازاركين .

السيد نازاركين (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية) : اسمح لي ، قبل كل شيء يا سيدي ، بأن أعرب عن ارتياحي في بداية رئاستك ، وبأن أتمنى لك التوفيق في هذا المنصب . ويسعدنا أيضا أن نرى بجانبك سلفك في منصب ممثل أندونيسيا لدى مؤتمر نزع السلاح ، السفير تارميدزي .

ان مسألة العلاقة المتبادلة بين الجهود المتعددة الأطراف والثنائية في ميدان مفاوضات نزع السلاح كثيرا ما أثيرت في الأمم المتحدة وفي غيرها من المحافل الدولية ، وبوجه خاص هنا في مؤتمر نزع السلاح . وكما تبين من المناقشة ، تكون رأي عام يقول ان الجهود الثنائية والمتعددة الأطراف ينبغي أن تكون متوازية ، كل منها يكمل الآخر ويثريه . وان احدى الوسائل لضمان هذا الاثراء المتبادل ، في رأينا ، هو توفير معلومات للمشتركين في المحافل المتعددة الأطراف عن سير المفاوضات الثنائية .

ان ممارسة إعلام المشتركين في المحافل المتعددة الأطراف عن التقدم المحرز في المحادثات الثنائية ممارسة سبق أن تطورت جيدا الى حد ما . ويجوز لي أن أذكر في هذا المقام ان قيام الوفدين السوفياتي والأمريكي الى مؤتمر نزع السلاح في نفس الوقت بتقديم وثائق قمة واشنطن ، بما في ذلك معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى والاتفاق السوفياتي الأمريكي بشأن اقامة مراكز لتقليل الخطر النووي الى جانب البروتوكولين الخاصين به ، وبيان مشترك في قمة موسكو ، والاتفاق بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة بشأن الاخطارات باطلاق القذائف التسيارية العابرة للقارات والقذائف التسيارية المطلقة من الغواصات . وبهذه الوسيلة استجاب كل من اتحاد السوفياتي والولايات المتحدة لنداء من الجمعية العامة للأمم المتحدة ، التي دعت الحكومتين في القرار ٣٨/٤٣ ألف المؤرخ في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ الى "أن تبقيا سائر الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على علم على النحو الواجب بالتقدم المحرز في تلك المفاوضات" .

لقد درسنا أيضا بعناية المقترحات التي قدمت خلال دورة الربيع للمؤتمر بشأن ضرورة اخطار المؤتمر بصفة منتظمة بالتقدم المحرز في المفاوضات الثنائية السوفياتية الأمريكية ، وكذلك بشأن المشاكل والصعاب التي تظهر . ونحن نتفق مع الرأي القائل إن توفير هذه المعلومات يمكن أن يكون بمثابة دافع الى التقدم لدى النظر في المشاكل المدرجة في جدول أعمال المؤتمر . وعلى سبيل المثال ، يمكن للمؤتمر أن يكتسب خبرة ذات قيمة بالنسبة للعمل في وضع اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية ، وذلك من أحكام التحقق الموضوعة من أجل معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى . وبالاضافة الى ذلك ، تتصل الأهداف التي نعمل من أجل بلوغها في اطار البندين ٣ و ٥ من جدول أعمال المؤتمر بموضوع المفاوضات الثنائية بشأن الأسلحة النووية والفضائية .

وفي نفس الوقت ، نرى أنه يمكن أن تنشط المناقشات المتعددة الأطراف بدورها المفاوضات الثنائية . ويخطو الاتحاد السوفياتي اليوم خطوة جديدة في هذا الاتجاه وهو يواصل اتباع نهجه المبدئي فيما يتعلق بتدويل جهود نزع السلاح وتوفير المعلومات للمجتمع الدولي بشأن التقدم المحرز في محادثاتنا الثنائية مع الولايات المتحدة بشأن المجموعة المعقدة من قضايا تحديد الأسلحة وتخفيضها واسمحوا لي بأن أقدم لكم رئيس الوفد السوفياتي في المفاوضات السوفياتية الأمريكية بشأن الأسلحة النووية والفضائية ، السفير أوبوخوف ، الذي سيعلم المؤتمر بالتقدم المحرز في هذه المفاوضات . وبعد اذنك يا سيادة الرئيس ، أود الآن أن أترك الكلام للسفير أوبوخوف .

السيد أوبوخوف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية) : قبل كل شيء أود أن أعرب عن تقديري لاتاحة الفرصة لي للتحدث في جلسة من الجلسات العامة لمؤتمر نزع السلاح ، واعلام المشتركين فيها بالتقييم السوفياتي لحالة الأمور في المفاوضات السوفياتية الأمريكية بشأن الأسلحة النووية والفضائية الجارية في جنيف .

أولا ، هذه كلمات قليلة عن تاريخ هذه المفاوضات . كما تعلمون ، وفقا لاتفاق تم التوصل اليه على مستوى وزيري الخارجية بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، بدأت المحادثات بشأن الأسلحة النووية والفضائية في ربيع ١٩٨٥ ومنذ بداية هذه المفاوضات ، التي يمثل فيها كل طرف وفد واحد ، أنشئت ثلاثة أفرقة ، بشأن الأسلحة الفضائية ، والأسلحة الهجومية الاستراتيجية وكذلك المنظومات النووية المتوسطة المدى . وعقدت تسع جولات . وفي ١٢ تموز/يوليه من هذا العام بدأ العمل في الجولة العاشرة من هذه المفاوضات . هذه هي الاحصاءات .

والآن ما هي النتائج الملموسة لعمل الوفدين خلال السنوات الثلاث ونصف السنة الأخيرة ؟ حتى هذا اليوم ، أهم نتيجة هي المعاهدة بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة بشأن إزالة القذائف المتوسطة المدى والقذائف الأقصر مدى . إن الدلالة التاريخية لذلك الاتفاق الذي وقع خلال القمة السوفياتية الأمريكية في واشنطن في كانون الأول/ديسمبر الماضي ، هي أنه لأول مرة يزيل فئة بأكملها من الأسلحة النووية السوفياتية والأمريكية ويضع معايير جديدة لتحديد الأسلحة . وسوف يجري إزالة ما مجموعه ٥٠٠ ٢ قذيفة تقريبا . وتعهد الطرفان بألا ينتجا في المستقبل قذائف تسيارية ذات قواعد برية أو قذائف انسيابية يتراوح مداها ما بين ٥٠٠ و ٥٠٠ ٥ كيلومتر وبألا يختبرا طيرانهما . وهكذا تحققت بداية عملية في مجال بناء عالم بلا أسلحة نووية . لقد دخلت معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى حيز النفاذ - ووقع بروتوكول بشأن تبادل صكوك التصديق على المعاهدة في اجتماع القمة السوفياتي الأمريكي في موسكو في أيار/مايو - حزيران/يونيه من هذا العام . ومنذ ذلك الحين ،

جرى القيام بعدد من الأنشطة المتعلقة بوظائف التفتيش المنصوص عليها في المعاهدة . وبدأت عملية إزالة القذائف المتوسطة المدى والقصيرة المدى ، التي يجري رصدها بدقة . إن معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى تعبير ملموس لطريقة تفكير جديدة في مجال السياسة ، في الوقت الحالي الذي تواجه فيه البشرية مشكلة تأمين بقائها ومنع حدوث كارثة نووية بكل ضخامتها .

وينبغي التأكيد على أن برنامج نزع السلاح النووي الذي اقترحه السيد م.س. غورباتشوف في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ كان له أهمية أساسية في تطوير النهج السوفياتي المتبع في مفاوضات الأسلحة النووية والفضائية بوجه عام وقضية القذائف المتوسطة المدى والأقصر مدى بوجه خاص . ويضع هذا البرنامج الذي يستند الى حقائق الحالة الدولية الحالية والامكانيات العملية النابعة منها ، جوانب مفاهيمية وعملية في نفس الوقت للكفاح من أجل تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية مع مجيء عام ٢٠٠٠ . وبذلك توفرت للدبلوماسية السوفياتية مبادىء توجيهية واضحة من أجل بذل جهود فعالة ترمي الى بلوغ هذا الهدف .

وكان للقمة السوفياتية الأمريكية التي عقدت في جنيف في تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٥ وللقمة التي عقدت في ريكيافيك في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ أهمية قصوى في دفع الجانبين نحو عقد معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى . وهكذا كان للتفاهم المتبادل الذي تم التوصل اليه في قمة جنيف وعلى أن يواصل كل من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الاسترشاد بالاقتناع بأنه لا ينبغي أبدا خوض حرب نووية وبأنه لا يمكن الانتصار فيها ، أهمية كبيرة لاحراز تقدم بناء في المفاوضات . وفي ذلك الوقت ، قال الجانبان إنهما عازمان بقوة على منع نشوب أي حرب ، سواء كانت نووية أو تقليدية ، بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة وأن احدهما لن يسعى الى التفوق العسكري على الآخر . وأكد الجانبان من جديد هذا الاعلان الذي صدر في جنيف ، في الاجتماع الذي عقد بين م.س. غورباتشيف و ر. ريغان في واشنطن .

وكل الأسباب تدعو الى قول إن معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى تتضمن هذا الاعلان في المجال المحدد الذي تغطيه . فعندما ظهرت في المفاوضات صعاب بدا أنه لا يمكن التغلب عليها ، استمر البحث المبدع للعثور على أكثر الحلول ملاءمة . والمبادرات التي قام بها في هذا الصدد م.س. غورباتشيف خلال عام ١٩٨٧ توفر أمثلة ملفتة للنظر للتوازن الحكيم والمرونة والقدرة على وضع جميع العوامل في الاعتبار في البحث عن حلول تخدم مصالح اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة وحلفائهما ، وكذلك بلدانا أخرى . ومن الضروري أيضا توكيد الدور الذي لعبته الاجتماعات السوفياتية الأمريكية على مستوى وزيري الخارجية في وضع معاهدة القوات

النووية المتوسطة المدى . لقد عقدت خمسة من هذه الاجتماعات فيما بين نيسان/ابريل وتشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ ، أي خلال الفترة التي اضطلع فيها بأكثر الأعمال فعالية وبالأعمال الأساسية الى أقصى حد فيما يتعلق بالمعاهدة . وتوصل كل من وزير الخارجية السوفياتي ، ا.ا. شيفاردنادزه ووزير خارجية الولايات المتحدة ج. شولتز الى حل قضايا كثيرة ذات أهمية أساسية كانت تسد الطريق نحو الاتفاق . ونتيجة لذلك - ومع تأييد فعال من الرأي العام العالمي ومن كثير من الدول - وضعت وثيقة تنطوي على توازن بين مصالح الجانبين ويفيد على نحو موثوق به في تعزيز الأمن العالمي .

والاتحاد السوفياتي وهو على اخلاصه لمبادىء نزع السلاح النووي ، يعتبر معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى خطوة عملية أولى على هذا الطريق الصعب ولكن الملائم تماما . ومن باب أولى أن ينزعج المرء بسبب ما يتردد حاليا في بعض دوائر منظمة حلف شمال الأطلنطي عن تدابير "للتعويض" عن القذائف الأمريكية التي يجري ازالتها من غرب أوروبا . ومن الواضح أن ذلك سيناقض الاتجاه المتزايد نحو تخفيض الأسلحة النووية وتقليل الخطر النووي .

ولا ينبغي أن تبقى معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى حدثا منعزلا في الكفاح من أجل ازالة الأسلحة النووية . ان ابرام هذه المعاهدة يعني أن المجتمع الدولي بأسره اكتسب خبرة عملية لا تقدر بثمن تمكنه من زيادة التقدم دون أن يفقد القوة الدافعة . ففي عملية نزع السلاح لا يمكن قبول التأخير . ويود الجانب السوفياتي أن يرى تقدما في جميع ميادين نزع السلاح دون أي شروط مقدمة أو ارتباطات .

لقد أتت معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى بجديد بالنسبة لهدفها - الازالة التامة لفئة بأكملها من الأسلحة النووية السوفياتية والأمريكية - وبالنسبة لجدة ما فيها من أحكام ونطاقها . ان نظام تدابير التحقق من الامتثال للالتزامات التي تعهد بها الجانبان بموجب المعاهدة لم يسبقها مثيل حقا من حيث النطاق والعمق . ونحن نرى ان مسائل التحقق لها أهمية خاصة أيضا لأن ما يتعلق به الأمر هنا هو ازالة فئة بأكملها من القذائف النووية السوفياتية والأمريكية ، وفي ظل هذه الظروف لا يصبح التأكد من أن المعاهدة سوف يتم التقيد بها تماما مسألة من مسائل بناء ثقة فحسب وانما أيضا مسألة الاستجابة لمصالح الأمن المشروعة . ولهذا السبب ذاته نادى الجانب السوفياتي منذ البداية بأنه ينبغي السعي الى تحقيق الاتفاق على أساس نظام تحقق فعال وصارم في اطار معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى ، يستند الى استخدام الوسائل التقنية الوطنية للتحقق الى جانب عمليات التفتيش الموقعية .

وأود أن أتناول باختصار البارامترات الأساسية لنظام التحقق المنشأ بموجب معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى . ان قيام الطرفين بتوفير بيانات أساسية ، في إطار مذكرة تفاهم هي جزء لا يتجزأ من المعاهدة ، يسهّل تنفيذ اجراءات التحقق .

وتشمل هذه البيانات سواء مؤشرات عددية أو بعض الخصائص النوعية للأسلحة التي ينبغي ازالتها . ومستوى التفاصيل وحجم البيانات لم يسبق لهما مثيل . واتفق الطرفان ، لتأمين التحقق الدقيق وتحقيق الأهداف المتفق عليها ، على وضع وثائق على مائدة المفاوضات تشمل صور للأسلحة ورسوم بيانية للقواعد العاملة للقذائف ومرافق صيانة القذائف ، ومن بينها مرافق الانتاج ، وقد جرت العادة على الاحتفاظ بها في خزائن سرية ومختومة كما يقال بسبعة أختام . وهذا مظهر ملفت للنظر من مظاهر "الغلاسنوست" (glasnost) في المرحلة الجديدة الكفاح من أجل نزع السلاح النووي التي استهلتها معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى .

ان احدى السمات المميزة للمعاهدة هي أنها لا تنص على الازالة التامة لجميع القذائف المتوسطة المدى والأقصر مدى الموزوعة وغير الموزوعة فحسب ، وانما أيضا تنص على وقف انتاجها . وفي نفس الوقت ، ينص أيضا على تحقق ملائم من الامتثال لهذا الالتزام . وبوجه خاص ، اتفق على بدء رصد مستمر للانتاج عند مخارج مصنع في فوتكينسك في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ومصنع أمريكي في ماغنا ، في ولاية يوتاه . وسوف يوفر ذلك تأكيدا بأن الجانب السوفياتي قد أوقف انتاج القذائف من طراز SS-20 وأن القذائف من طراز برشينغ ـ ٢ لم تعد تنتج في الولايات المتحدة . وسوف تساعد عمليات التفتيش الدورية على التحقق من عدم انتاج أجهزة لاطلاق قذائف ذات قواعد برية وقذائف انسيابية ذات مدى مناسب . وتحتوي مذكرة التفاهم على قائمة للمرافق التي تخضع لعمليات التفتيش هذه . وينص على عمليات تفتيش موقعية في كل من أراضي اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة وأراضي البلدان الموزوعة فيها قذائف ينبغي ازالتها وهي الجمهورية الديمقراطية الالمانية وتشيكوسلوفاكيا من ناحية ، وجمهورية ألمانيا الاتحادية وبريطانيا العظمى وايطاليا وبلجيكا وهولندا من ناحية أخرى . ومن الممكن اجراء عمليات التفتيش في حدود عدد مقرر طوال كامل فترة ازالة القذائف وخلال السنوات العشرة التالية . ومن حق اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة اجراء ٢٠ عملية تفتيش سنويا خلال السنوات الثلاث الأولى بعد بدء نفاذ المعاهدة ، و ١٥ عملية تفتيش في السنوات الخمس التالية لها و ١٠ عمليات تفتيش في السنوات الخمس بعد ذلك .

وبالاضافة الى الرصد المستمر عند مخارج المصانع وعمليات التفتيش في حدود العدد المقرر للتحقق من أنه لا يجري انتاج أجهزة اطلاق للقذائف التسيارية والانسيابية ، ينص على اجراء عمليات التفتيش التالية : عمليات تفتيش أساسية ، عمليات تفتيش لتأكيد أن القواعد العاملة للقذائف ومرافق صيانة القذائف (باستثناء مرافق انتاج القذائف) قد أزيلت ، والتفتيش على عملية الازالة فيما يتعلق بالقذائف المتوسطة المدى والأقصر مدى . وينص أيضا على عمليات تفتيش على القواعد العاملة السابقة للقذائف والمرافق السابقة لصيانة القذائف التي تمت ازالتها بموجب المعاهدة ، باستثناء المرافق السابقة لانتاج القذائف .

وتم الوصول الى اتفاق بشأن الالتزامات المشتركة للطرفين فيما يتعلق باجراء ارسال الاخطارات بنية اجراء تفتيش ، والتزامات الطرف الذي يجري التفتيش عليه والطرف الذي يقوم بالتفتيش فيما يتعلق بهذه الاخطارات ، والاجراءات المتعلقة بوصول المفتشين واقامتهم ونقلهم الى موقع التفتيش ، بما في ذلك اجراءات استخدام معدات القياس ، والقواعد العامة لاجراء عمليات التفتيش ، وامتيازات المفتشين وأعضاء الطاقم الجوي وحصاناتهم ، الخ . ويخضع اجراء القيام بعمليات تفتيش على أراضي البلدان التي فيها قواعد لاتفاقات مع هذه البلدان على قائمة الأحكام ذات الصلة في معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى .

ومن الاتفاقات التي لها أهمية خاصة الاتفاق السوفياتي الأمريكي بشأن مراكز تخفيض الخطر النووي الذي وقع في واشنطن في أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ على مستوى وزيري الخارجية . ويستخدم خط الاتصال بالمطبوعات اللاسلكية بين هذه المراكز لابلاغ الاخطارات وغيرها من المعلومات ذات الصلة المتعلقة بمعاهدة القوات النووية المتوسطة المدى . واتفق الطرفان على انشاء لجنة تحقق خاصة للنظر في المسائل المتعلقة بالامتثال للمعاهدة وايجاد حلول لها . وكل هذا يوفر نظاما موثوقا به للتحقق من أنه تم الامتثال للالتزامات الملتزم بها على نحو تام وثابت . ان نظام التحقق المنصوص عليه في معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى يثبت فعلا امكانياته . هذا ، وهكذا تمكن الجانبان ، أثناء عملية تحضير المعاهدة للتصديق عليها ، مستخدمين أحكام المعاهدة كأساس ، من التوصل الى حلول مقبولة من الطرفين لعدد من القضايا المتصلة بتنفيذ تدابير التحقق . وهذا دليل على أنه عندما يتوفر حسن النية من كلا الجانبين ورغبة مشتركة في بناء الثقة وازالة القلق ، يكون من الممكن حل أكثر مشاكل التحقق تعقدا على نحو مرض . وقد ثبت ذلك على نحو جلي من الخبرة المكتسبة في ابرام معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى والخطوات الأولى في تنفيذها . وأرى أنه لا ينبغي أن تقتصر هذه الخبرة على هذه المعاهدة وحدها . ومن الممكن استخدامها وينبغي ذلك - مع ايلاء الاعتبار الخصائص المعينة لكل مسألة ، بالطبع - لدى وضع اتفاقات أخرى ثنائية أو متعددة الأطراف في ميدان تحديد الأسلحة ونزع السلاح .

وينبغي قول إن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة قررا استخدام هذه الخبرة على نحو خلاق في عملية الوصول الى اتفاق بشأن أحكام التحقق في مشروع المعاهدة الخاصة بتخفيض ٥٠ في المائة من الأسلحة الاستراتيجية الهجومية . ونتيجة لذلك ، تم الاتفاق بالفعل على عدد من الأحكام ذات الأهمية الأساسية في هذا الميدان . ونحن نرى أن روح الابتكار الملازمة لآلية التحقق التي أنشئت بموجب معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى وكذلك بعض النهج والحلول المحددة الواردة فيها ، يمكن أن تستخدم بنجاح في معالجة المشاكل التي تظهر فيما يتعلق بالتدمير الكامل للأسلحة الكيميائية ووقف انتاجها واعداد مشروع اتفاقية بشأن هذا الموضوع .

ان ابرام معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى أثبت على نحو هائل ان التحقق ، مهما كان تعقد بعض جوانبه ، لا يجب أن يكون عقبة أمام إزالة أسلحة التدمير الشامل ، بما في ذلك الأسلحة الكيميائية . ان نزع السلاح هو مشكلة عالمية ، وينبغي معالجته بحيث تصلح المكاسب المحققة في أحد الميادين حافزا ودافعا لمحصول جيد يحصد في ميادين أخرى .

وبعد ابرام معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى ، أعيد تنظيم المفاوضات بشأن الأسلحة النووية والفضائية الى حد ما . ومن بين الأفرقة الثلاث الأصلية في المفاوضات ، يتبقى الآن فريقان ، أحدهما معني بالأسلحة الاستراتيجية الهجومية والآخر معني بالأسلحة الفضائية . ولذا فان العمل في هذه المفاوضات يتركز في الوقت الحالي على الهدفين الرئيسيين وهما إعداد مشروع معاهدة لتخفيض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية بنسبة ٥٠ في المائة واتفاق منفصل بشأن القضايا المتعلقة بمعاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية .

ان المفاوضات بشأن الأسلحة النووية والفضائية هي جزء من عملية التغيرات الايجابية الجارية حاليا في العالم . والنتيجة الرئيسية لهذه التغيرات هي أن خطر الحرب النووية قد قل . وفي أعقاب الاتفاقات الكبيرة التي تم الوصول اليها ، يتحول التركيز في الشؤون الدولية من المواجهة الى التعاون ، والتفاهم المتبادل ، والى المفاوضات مع توقع تحقيق نتائج ملموسة ، وبصفة رئيسية في ميدان أسلحة التدمير الشامل . وقد تحسنت العلاقات السوفياتية الأمريكية . وأصبحت عملية البلدان الأوروبية بصفة أقوى على كل من الصعيد الدولي وعلى صعيد المشاركة الجماهيرية بوجه خاص . وتم ابرام اتفاقات جنيف ، وبدأ انسحاب القوات السوفياتية من أفغانستان .

ويتمنى الجانب السوفياتي أن تكون المفاوضات الخاصة بالأسلحة النووية والفضائية ، والاتفاقات التي يمكن الوصول اليها في هذا الصدد ، بمثابة اسهام قوي في زيادة تطبيع الوضع الدولي . وهذا ضروري من باب أولى لأن الوضع في العالم لا يزال معقدا ومتناقضا . فلم يحدث بعد تغير جذري الى الأفضل . وخطر ابادة الحضارة الانسانية والحياة ذاتها لا يزال قائما . ومن هنا الحاجة الى بذل جهود قوية جديدة تستهدف تخفيض الانفاق العسكري ، وانقاص خطر نشوب حرب نووية ثم ازالته في النهاية . ان اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وحلفائه متحدون في رغبتهم في تحقيق هذه الأهداف . وتثبت ذلك نتائج الاجتماع الأخير الذي عقد في وارسو للجنة الاستشارية السياسية للدول الأطراف في معاهدة وارسو . وبتحليل الموقف في أوروبا والعالم عموما ، وكذلك قضايا اليوم الساخنة - منع الحرب - وقف سباق التسلح والتحول الحاسم نحو نزع السلاح ، لخص اجتماع اللجنة الأولويات في هذا المجال . ومن بينها ابرام

معاهدة لتخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية بنسبة ٥٠ في المائة ، رهنا بالامتثال لمعاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية على النحو الذي وقعت به في ١٩٧٢ وعدم الانسحاب منها لفترة متفق عليها .

ما هو ، بعبارات محددة ، الوضع حاليا في المفاوضات ؟ كما تعلمون ، اتخذت في وقت يرجع الى كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ في قمة واشنطن قرارات رئيسية بشأن كامل مجموعة قضايا الأسلحة النووية والفضائية . وتم التوصل الى اتفاق بشأن عدد من المشاكل المفاهيمية المتعلقة بالمفاوضات ، وصدرت تعليمات الى كل من الوفدين للعمل بنشاط من أجل استكمال مشروع مشترك للمعاهدة المقبلة . وفضلا عن ذلك ، تم التوصل الى صيغة تتعلق بالامتثال لمعاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية وعدم الانسحاب منها . ومنذ قمة واشنطن ، قام كل من الجانبين بالكثير من أجل الوصول الى اتفاق لتخفيض من الأسلحة الهجومية الاستراتيجية بنسبة ٥٠ في المائة . ولعبت الاجتماعات السوفياتية الأمريكية التي تنعقد بصفة منتظمة - كل شهر تقريبا - على مستوى وزيري الخارجية ، دورا خاصا في هذه العملية مرة أخرى ، وهي اجتماعات تناقش فيها أهم المشاكل في المفاوضات الجارية . ونتيجة لذلك ، أعدت المشاريع المشتركة لأربعة وثائق هي المشروع ذاته لمعاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية بنسبة ٥٠ في المائة . وكذلك مشاريع مذكرة تفاهم ، وبروتوكول لعمليات التفتيش وبروتوكول للتحويل أو الازالة .

ويتضح في المشروع المشترك للمعاهدة التفاهم السابق بشأن انشاء حدود قصوى لا تتجاوز ١ ٦٠٠ منظومة من منظومات النقل الاستراتيجية و ٦ ٠٠٠ رأس من الرؤوس الحربية ، وكذلك اتفاق بشأن حدود قصوى فرعية تبلغ ٤ ٩٠٠ لمجموع الرؤوس الحربية للقذائف التسيارية العابرة للقارات والقذائف التسيارية المطلقة من البحر و ١ ٥٤٠ رأسا من الرؤوس الحربية في ١٥٤ قذيفة من القذائف الثقيلة . ويسجل مشروع المعاهدة أيضا اتفاقا بين الطرفين مفاده أنه نتيجة للتخفيضات ، سيخفض مجموع حمولة الاطلاق للقذائف السوفياتية التسيارية العابرة للقارات والقذائف السوفياتية التسيارية المطلقة من البحر الى ٥٠ في المائة تقريبا من المستوى الحالي ، وانه لن يتم تجاوز هذا المستوى . وتم التوصل أيضا الى تفاهم مؤداه أن الطرفان سوف يتصرفان في الأعمال المقبلة المتعلقة بالمعاهدة ، على أساس أنه فيما يتعلق بما هو موزوع من القذائف التسيارية العابرة للقارات والقذائف التسيارية المطلقة من البحر من الأنواع الحالية سوف تشمل قاعدة العد عدد الرؤوس الحربية المشار اليها في البيان المشترك المؤرخ في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ، وعدد الرؤوس الحربية الذي سوف يخصص لكل نوع جديد من القذائف التسيارية الذي يكون خاضعا للتفاوض . وتم التوصل أيضا الى اتفاق بشأن قاعدة تقول ان قاذفات القنابل الثقيلة المجهزة فقط لقنابل الجاذبية النووية وللقذائف القصيرة المدى سوف تحسب باعتبارها مركبة ناقلة واحدة في ضوء سقف الحد البالغ ١ ٦٠٠ ورأسا حربية واحدة في ضوء الحد البالغ ٦ ٠٠٠ . وبالطبع ، فان

قاعدة العد هذه ، التي اتفق عليها من قبل في ريكيافيك ، ستنطبق اذا استخدمت العتبة البالغة ٦٠٠ كيلومتر ، التي اتفق عليها أيضا من قبل ، وذلك لتقسيم القذائف جو - سطح الى قذائف طويلة المدى وقذائف أقصر مدى .

وتستند مشاريع بروتوكول التفتيش وبروتوكول التحويل أو الإزالة ومذكرة التفاهم ، وهي جزء لا يتجزأ من المعاهدة ، الى أحكام التحقق في معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى ، وتوسع نطاقها وتحسنها حسب الضرورة للاستجابة للمتطلبات الأكثر تشددا لمعاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية . وسوف تشمل تدابير التحقق كحد أدنى تبادل وتحديث البيانات ، وعمليات تفتيش أساسية ، والمراقبة الموقعية لعمليات ازالة المنظومات ذات الصلة ، والرصد الموقعي المستمر لمحيط وبوابات مرافق الإنتاج البالغة الأهمية لتأكيد أن انتاج الأسلحة محدود الخ .

وللأسف ، ينبغي ملاحظة أننا فشلنا في الوصول الى اتفاق كامل بشأن مشاريع نصوص الوثائق المذكورة أعلاه في الوقت الذي انعقدت فيه قمة موسكو . وكانت الصعاب التي ظهرت في هذا الصدد موضوعية الى حد كبير من حيث طبيعتها . وتسببت فيها شدة تعقد طبيعة المشاكل الجاري مناقشتها - فالأمر ينطوي رغم كل شيء على تخفيضات بالغة للأسلحة من شتى الأنواع والضروب . ومن الضروري التوصل الى نهج متفق عليها لكل منها ، سواء من حيث أساليب تحديدها تحديدا فعالا أو من حيث التحقق من الامتثال للالتزامات على نحو موثوق به . وهذه ليست بمهمة سهلة .

لقد أعطت القمة السوفياتية الأمريكية دفعة جديدة هامة لأعمال الوفدين في محادثات جنيف ، وبالتالي فقد أدت المحادثات في موسكو الى توسيع مجال التقاء الرأي كثيرا فيما يتعلق بمسائل هامة مثل التحقق من أجهزة الاطلاق المتحركة للقذائف التسيارية العابرة للقارات ، وكذلك بشأن تحديد القذائف الانسيابية الطويلة المدى المطلقة جوا وقاذفات القنابل الثقيلة . وتسجل هذا الالتقاء الاضافي في الرأي في وثائق تم تبادلها بين الجانبين . وسوف يسجل الوفدان هذه الاتفاقات التفاهمية رسميا في مشروع النص المشترك لمعاهدة الأسلحة الهجومية الاستراتيجية . ولكن من الضروري بالطبع المضي الى أبعد من ذلك والسعي الى حل القضايا المذكورة أعلاه تماما .

ومما له دلالة كبيرة أيضا لتطور المفاوضات الايجابي هو أن البيان المشترك الذي اعتمد في نهاية اجتماع موسكو أكد من جديد الألفاظ المتعلقة بقضايا معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية الذي اتفق عليها في قمة واشنطن في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧ . وأصدر الزعيمان السوفياتي والأمريكي تعليمات الى ممثليهما في المفاوضات باعداد مشروع مشترك لاتفاق منفصل وبالاستمرار في العمل في البروتوكول المتصل به . وكنتيجة لاجتماع موسكو ، أعرب الطرفان عن اقتناعهما المشترك بأن العمل

الواسع النطاق الذي جرى القيام به يوفر الأساس لابرام معاهدة بشأن تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها وهو سيعزز الاستقرار الاستراتيجي ويدعم الأمن لا للشعبين السوفياتي والأمريكي فحسب ، ولكن للبشرية بأسرها . واتفق الطرفان على مواصلة بذل جهودهما في هذا الميدان بنشاط وعلى نحو هادف . وتوصلا أيضا الى تفاهم من حيث المبدأ على أنه بمجرد أن يتم حل المشاكل المتبقية وأن يتفق على المعاهدة والوثائق المتصلة بها ، سيوقع عليها بلا تأخير . وهكذا تعطي قمة موسكو لكلا الفريقين المتفاوضين ولاية مشتركة ، مع الاستفادة من التقدم الذي سبق احرازه ، للسعي من أجل سرعة إعداد المعاهدة المتعلقة باجراء تخفيضات قدرها ٥٠ في المائة في الأسلحة الاستراتيجية الهجومية مع الامتثال الدقيق لمعاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية .

وبهذه النية ، عاد الوفد السوفياتي الى جنيف من أجل الجولة الحالية للمفاوضات . واتبع الوفد السوفياتي تعليمات صادرة اليه من رئاسته ، فسلك طريق التعجيل بالعملة التفاوضية منذ أول لحظة من بداية الجولة . وطوال الأسابيع الثلاثة الماضية ، قمنا بعرض مجموعة كاملة من المقترحات لتأمين المزيد من التقدم . وتشمل هذه المقترحات مشروع البروتوكول السوفياتي بشأن مجموع الحمولة الإطلاقية للقذائف التسيارية العابرة للقارات والقذائف التسيارية المطلقة من البحر ، التي قدمت في وقت يرجع الى الجلسة العامة الأولى لهذه الجولة . وهذا الاقتراح السوفياتي الذي يأخذ في الحسبان الاعتبارات التي قدمها وفد الولايات المتحدة ، يسمح لنا بحل قضية الحمولة الإطلاقية على أساس حل وسط مقبول للطرفين . وقدم الجانب السوفياتي مقترحات بناءة تتعلق بفرع المعاهدة المقبلة المتعلق بالتحويل أو الازالة الذي ينبغي تنفيذه أو التي ينبغي تنفيذها بهدف تحقيق تخفيض بالغ لمجموع الحدود المقررة للمنظومات ذات الصلة بموجب المعاهدة والابقاء على هذه الحدود . ويجعل النهج السوفياتي من الممكن الوصول الى اتفاق كامل بشأن هذا الفرع في المعاهدة المقبلة . واتبع وفد الاتحاد السوفياتي أيضا أسلوبا فعالا فيما يتعلق بتحقيق ميادين اتفاق جديدة بشأن مسائل تتعلق بالتحقق من أجهزة الاطلاق المتحركة للقذائف التسيارية العابرة للقارات ، وكذلك بشأن القيود المفروضة على القذائف الانسيابية البعيدة المدى المطلقة جوا وقاذفات القنابل الثقيلة . وقدمنا مجموعة من الصيغ بهذا المعنى لادراجها في الوثائق الجاري إعدادها . ونحن نتطلع الى استجابة بناءة من الجانب الأمريكي لهذا الاقتراح وغيره من المقترحات السوفياتية .

وينبغي ملاحظة أن الأسابيع الأولى من هذه الجولة من المفاوضات سبق أن شهدت درجة من التقدم في بعض الميادين . ولكن ينبغي لنا أن نمارس النقد الذاتي - فنقول ان هذا التقدم كان متواضعا جدا . ونحن على اقتناع بأنه كان من الممكن أن يكون أكثر من ذلك بكثير . فلا يزال هناك قدر هائل من العمل ينبغي القيام به لحل القضايا

المعلقة ولانجاز هذا العمل ، يحتاج كلا الجانبين الى حسن النية والاستعداد للبحث عن حلول ، تدعمهما خطوات محددة وبناءة في المفاوضات .

ويجب ملاحظة أن التقدم في المفاوضات يتوقف الى حد كبير على حل قضايا مثل الامتثال لمعاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية وعدم الانسحاب منها ، وكذلك وضع حدود لنشر القذائف الانسيابية الطويلة المدى المطلقة من البحر .

لماذا انتقلت هذه المسائل الآن الى المقدمة في المفاوضات ؟ فلنتناول قضايا الفضاء الخارجي . فالمسألة هي أن هناك علاقة متبادلة عميقة وأساسية بين التخفيضات البالغة للأسلحة الهجومية الاستراتيجية والوصول الى اتفاق يؤكد التزامات اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة فيما يتعلق بالامتثال لمعاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية للسنوات التسع أو العشرة القادمة . وبالفعل ، ان امتداد سباق التسلح الى الفضاء الخارجي سوف يكون محفوفا بخطر حدوث زعزعة خطيرة جدا لاستقرار الوضع العالمي بأسره . لقد أكد م.س. غورباتشيف أن : "المنطق العادي لا يمكن أن يدرك فكرة الحد من الأسلحة الاستراتيجية الهجومية على الأرض في حين يجري بناء جسر لتوسيع نطاق سباق التسلح ليشمل الفضاء الخارجي" . ومن الجلي ان هذين الاجرائين متعارضان .

ما هو بعبارة واضحة النهج السوفياتي في معالجة القضايا المتعلقة بمعاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية ؟ اننا نود أن يظهر الاتفاق الذي تم الوصول اليه في واشنطن في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ بدقة وتماما في لغة قانونية مناسبة في أحكام اتفاق منفصل بهذا المعنى . وبعبارة أخرى ، ينبغي أن يشمل الاتفاق الذي يجري اعداده الالتزام بالامتثال لمعاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية بصورتها الموقع عليها في عام ١٩٧٢ ، وعدم الانسحاب من المعاهدة لفترة متفق عليها ، وعقد مناقشات مكثفة بشأن الاستقرار الاستراتيجي في موعد لا يتجاوز ثلاث سنوات قبل انتهاء فترة عدم الانسحاب .

ان ابرام اتفاق بشأن الامتثال لمعاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية وعدم الانسحاب منها لفترة متفق عليها هو شرط أساسي ضروري للتخفيضات البالغة في الأسلحة الاستراتيجية الهجومية . وبدون هذا الشرط تكون التخفيضات مستحيلة . وفي هذا الصدد ، نعتقد أن الالتزام بعدم الانسحاب من معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية ينبغي أن يكون واضحا ولا لبس فيه . وينبغي أن يكون التزاما مطلقا . وحينئذ فقط سوف يلعب دورا محققا للاستقرار في إطار تخفيضات كبيرة في الأسلحة الاستراتيجية الهجومية . وينبع هذا النهج مباشرة من جوهر اتفاق واشنطن . كما ينص هذا الاتفاق بوضوح على ضرورة الامتثال لمعاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية

بصورتها الموقع عليها في عام ١٩٧٢ . ولذا فان الألفاظ التي اتفق عليها في واشنطن تؤكد من جديد الحدود التي تفرضها على الطرفين معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية ، ولا يمكن اعتبار انها تسمح بما يسمى تفسير معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية "تفسيرا واسعا" . ومما سيتعارض مع روح ونص اتفاق واشنطن اقرار حق الطرفين في نشر منظومة قذائف مضادة للقذائف التسيارية واسعة النطاق ، بما في ذلك منظومة ذات قاعدة فضائية ، بعد فترة عدم الانسحاب مباشرة . وهذا النهج هو بمثابة محاولة لتحديد مسبق نتيجة المفاوضات المقبلة بشأن الاستقرار الاستراتيجي . وبالتالي فاننا نؤيد الوصول الى اتفاق بشأن الامتثال لمعاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية وعدم الانسحاب منها لفترة متفق عليها ، وليس الإتفاق على تحول مشترك الى نشر منظومات من القذائف المضادة للقذائف التسيارية تحظرها هذه المعاهدة .

نجح الطرفان خلال الجولة التفاوضية السابقة في إعداد مشروع مشترك لبروتوكول معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية . ومع ذلك ، تتطلب الأقواس العديدة الباقية في المشروع مزيدا من العمل الجاد لازالة الاختلافات في نهجي الطرفين . وينبع نهج الجانب السوفياتي من الرأي القائل ان تدابير التحقق وبناء الثقة وقابلية التنبؤ المتضحة في البروتوكول ينبغي أيضا ان تستهدف توفير ضمان ثابت للطرفين بانه سيجري الامتثال تماما لمعاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية . وتحقيقا لهذا الغرض ، نقترح تنفيذ التدابير التالية . أولا ، اجراء تبادل للبيانات بشأن الأعمال ذات الصلة بالقذائف المضادة للقذائف التسيارية ، اجتماعات للخبراء ، زيارات متبادلة لاختبار النطاقات التي يجري العمل فيها في هذا المجال ، ثانيا ، تبادل المعلومات لمنع الشك فيما يتعلق بالامتثال للالتزامات التي يتعهد بها الطرفان . ثالثا ، التحقق من الامتثال للالتزامات المتعهد بها ، عن طريق تدابير بما فيها التفتيش على المرافق التي يشعر الطرفان بقلق ازاءها . رابعا ، اجراء مشاورات لدراسة الحالات التي يرى أحد الأطراف انها تعرض مصالحه العليا للخطر . وخلال المشاورات ، سيستخدم الطرفان جميع الوسائل المتاحة لايجاد حل للأوضاع على أساس يكون مقبولا للطرفين . وهكذا فان هذه المقترحات السوفياتية تصلح أيضا كأساس جيد للاتفاق .

والوفد السوفياتي في المحادثات عاقد العزم على عمل كل ما تدعو اليه الضرورة لتنفيذ التعليمات التي أعطاها زعيما اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة نتيجة لاجتماعهما في موسكو ، أي اعداد مشروع مشترك لاتفاق منفصل يعبر بوضوح وتماما عن صيغة واشنطن المتعلقة بقضايا معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية ، واتمام بروتوكول هذه المعاهدة .

ان الحد من القذائف الانسيابية الطويلة المدى المطلقة من البحر يطرح مشكلة أخرى ذات أهمية قصوى للمعاهدة المقبلة بشأن الأسلحة الاستراتيجية الهجومية . فهذا النوع الجديد والخطر من الأسلحة الاستراتيجية الهجومية ينبغي الحد منه على نحو يمكن الوثوق به . فهذا أمر لا غنى عنه لضمان فعالية المعاهدة المقبلة ودوامها ، ولضمان عدم التحايل بشأنها . ويدرك كلا الطرفين ، حسب ما نفهمه ، أهمية هذا الموضوع . ويتضح ذلك من الالتزام المتبادل الذي تم التعهد به في اطار بيان واشنطن المشترك لانشاء حدود قصوى للقذائف الانسيابية الطويلة المدى المطلقة من البحر مع تحقق فعال . وخلال المفاوضات ، قام الجانب السوفياتي ، تمشيا مع ذلك الالتزام ، بعرض برنامج شامل لتدابير بعيدة المدى في هذا الميدان وحقق هذا البرنامج الذي يشتمل على اقتراح يتعلق بحدود عددية معينة بشأن نشر القذائف الانسيابية الطويلة المدى المطلقة من البحر . وأود أن أتناول قضايا التحقق بمزيد من التفصيل ، لأن هذه المسائل هي ، كما لاحظ شركاؤنا المفاوضون ، التي تثير أكبر قدر من الصعوبة .

لقد اقترح الجانب السوفياتي أن تكون الدورة الكاملة لعمر القذائف الانسيابية المطلقة من البحر ، اذا جاز هذا التعبير ، خاضعة لتحقق صارم . وسيبدأ التحقق باقامة رصد مستمر عند محيط مرافق انتاج هذه القذائف وبواباتها . وعلى هذا النحو ، يمكن على الفور عد كل قذيفة من هذه القذائف يتم انتاجها . ويمكن أيضا انشاء تحقق مستمر في محطات تسليح معينة حيث تجهز هذه القذائف برؤوس حربية نووية ، ثم تحمل بعد ذلك على غواصات وسفن سطحية من النوع المتفق عليه . ونقترح تحديد عدد محطات التسليح هذه ، وان يحظر تحميل القذائف الانسيابية المطلقة من البحر على ظهر الغواصات والسفن السطحية في أماكن أخرى ، بما في ذلك في عرض البحر . واذا كان لأي من الطرفين ، وقت بدء نفاذ معاهدة الأسلحة الاستراتيجية الهجومية غواصات أو سفن سطحية سبق تجهيزها بقذائف انسيابية طويلة المدى تطلق من البحر ، على هذا الطرف أن يعرض عن هذه القذائف لأغراض العد . ويؤيد الجانب السوفياتي أيضا الاستخدام الواسع النطاق لوسائل التحقق التقنية الوطنية . وقد تلقى الجانب الأمريكي اقتراحا للقيام بتجربة مشتركة تنطوي على استخدام أجهزة للتحقق عن بعد لتحديد وجود أسلحة نووية على ظهر السفن .

واذا ظهر ما يدعو إلى القلق أثناء عملية التحقق باستخدام هذه الوسائل ، يمكن اجراء عمليات تفتيش مباشرة على سطح غواصة أو سفينة سطحية كان يجري لها هذا التحقق . ومن شأن ذلك أن يزيل أي سوء تفاهم محتمل . ويعلق في النهج السوفياتي المتبع في معالجة قضايا التحقق من القذائف الانسيابية الطويلة المدى التي تطلق من البحر أهمية كبيرة على عمليات التفتيش بوجه عام . ونقترح مثلا القيام بعمليات تفتيش بعد اخطار قصير المهلة في المواقع التي يرى أي من الجانبين أنه يجري فيها خفية وزع قذائف انسيابية طويلة المدى تطلق من البحر . ويعني ذلك انه ستكون سفينة

حربية لأي من الجانبين خاضعة عند الضرورة للتفتيش على أساس متبادل . وأعتقد أن مثل هذا التدبير الجذري للتحقق لا يحتاج الى دليل . ومن الواضح أن جميع أحكام المعاهدة التي يمكن التحقق بموجبها من الحدود الموضوعة ، سوف تطبق على القذائف الانسيابية التي تطلق من البحر وغيرها من الأسلحة الاستراتيجية الهجومية . ويشمل ذلك تبادل البيانات ذات الصلة ، وتقديم الاخطارات والقيام بعمليات تفتيش للتحقق من دقة البيانات الأساسية التي سوف يتبادلها الجانبان فور بدء نفاذ المعاهدة ، وكذلك التحقق من اجراءات الازالة ، الخ . وسوف تكفل الثقة بالتحقق أيضا بواسطة الاقتراح السوفياتي الداعي الى الحد من عدد أنواع السفن السطحية والغواصات التي قد يمكن أن توضع عليها قذائف انسيابية طويلة المدى تطلق من البحر . وتوفر جميع أشكال وأساليب التحقق هذه معا ضمانا للطرفين بأن الالتزامات المتعهد بها يتم التقيد بها تماما . وباختصار ، يمكن وينبغي ايجاد حل لمشكلة الحد من عدد القذائف الانسيابية الطويلة المدى التي تطلق من البحر مع التحقق الملائم . وبدون ذلك ، فان المعاهدة المتعلقة باجراء تخفيضات قدرها ٥٠ في المائة في الأسلحة الاستراتيجية الهجومية سوف تكون غير فعالة .

سوف نحاول ، خلال المفاوضات ، اقناع الولايات المتحدة بقبول الأساليب الفعالة والبعيدة الأثر التي اقترحناها للتحقق من القذائف الانسيابية الطويلة المدى التي تطلق من البحر . وأود مرة أخرى أن أوكد أن الجانب السوفياتي يعلق أهمية خاصة على مسائل التحقق الدقيق من الامتثال للحدود التي سيتم وضعها . وأكد م.س. غورباتشيف من جديد هذا النهج المبدئي في تقريره الى المؤتمر التاسع عشر لعموم حزب الاتحاد الذي عقد مؤخرا . وينوي الوفد السوفياتي ، كما في الماضي ، مواصلة اتباع هذا النهج باستمرار في الأعمال ذات الطابع العملي في المفاوضات . ونحن على اقتناع بأن تدابير التحقق الفعالة ينبغي أن تطبق على حد سواء على جميع الأسلحة الاستراتيجية الهجومية التي ستشملها الاتفاقية المقبلة ، بما في ذلك القذائف التسيارية العابرة للقارات ، والقذائف التسيارية التي تطلق من البحر ، وقاذفات القنابل الثقيلة والقذائف الانسيابية الطويلة المدى المطلقة جوا وتلك التي تطلق من البحر . ولا يمكن في هذا الصدد قبول أي تمييز أو أي نهج انتقائي . ونحن نتطلع الى التعاون البناء مع الجانب الأمريكي في وضع نظام للتحقق موثوق به يلائم أهداف الاتفاقية المقبلة ومقاصدها .

لقد سبق أن أحرز تقدم ملموس صوب معاهدة لاجراء تخفيضات قدرها ٥٠ في المائة في الأسلحة الاستراتيجية الهجومية . ووفقا للتعليمات التي أعطاها زعيما الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الى الوفدين في اجتماعهما الذي عقد في موسكو ، فان الجانب السوفياتي مستعد للعمل على نحو ايجابي ومنتج في الفريق المعني بأسلحة الفضاء والفريق المعني بالأسلحة الاستراتيجية الهجومية على حد سواء . ونحن لا نرغب

في فقدان القوة الدافعة ، لكن نريد مواصلة وضع اللمسات الاخيرة في مشاريع الوثائق المشتركة ، بالتعاون مع ممثلي الولايات المتحدة في هذه المفاوضات . ان المعاهدة المقبلة لا يمكن أن تكون الا ثمرة الجهود المشتركة لكلا الجانبين . ان جميع البلدان وجميع الشعوب تمنّي نفسها بأن المعاهدة السوفياتية الامريكية المتعلقة باجراء تخفيضات قدرها ٥٠ في المائة في الأسلحة الاستراتيجية الهجومية في اطار الامتثال لمعاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية سوف تصبح حقيقة قريبا . ان مصالح الأمن الشامل ومنع تهديد الحرب يتطلبان ذلك .

الرئيس : أود أن أشكر السفير أوبوخوف ، رئيس الوفد السوفياتي الى المفاوضات الثنائية حول الأسلحة النووية والفضائية ، على المعلومات التي أبلغنا اياها منذ لحظات . كما أود الإعراب عن تقديري له لقدومه الى المؤتمر لعرض وجهات نظر حكومته بشأن مسائل ذات أهمية حيوية لهذا المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد . وبالإضافة الى ذلك ، أود أن أشكر السفير نازاركين على بيانه الاستهلالي . والكلمة الآن للمتحدث التالي على قائمتي ، ممثل كندا ، السفير مارشان .

السيد مارشان (كندا) : السيد الرئيس ، اسمحوا لي بأن أبدأ بالترحيب بكم رسميا أحر ترحيب وبأن أهنئكم على توليكم الرئاسة لهذا الشهر . ولما كنت أنا من الوافدين حديثا نسبيا ، بوسعي أن أقدر تماما الموقف الذي تجدون نفسكم فيه بتوليكم هذه المسؤولية الهامة بعد فترة وجيزة من وصولكم الى جنيف ؛ وأتعهد لكم بكامل تعاوني وتعاون وفدي في مساعدتكم في عملكم . كما أود الإعراب عن تقدير وفدي للعمل البارز الذي أداه سلفكم المباشر ، السفير تيجا ، ووفده ، أثناء توليه الرئاسة لشهر تموز/يوليه . وبالاضافة الى ذلك ، أرحب باسمي وباسم وفدي ترحيبا حارا بالممثلين الآخرين الجدد لدى المؤتمر ، وأقدم الى السفير ترميدزي وغيره من الزملاء المغادرين أطيب تمنياتنا بالنجاح المتواصل .

قدمت في الأسبوع الماضي بعض الملاحظات بشأن نتائج الدورة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح والآثار التي رأتها كندا فيما يتعلق بعملنا المقبل بشأن الفضاء الخارجي . وأود هذا الاسبوع التعليق بإيجاز على مفاوضاتنا الراهنة بشأن عقد اتفاقية تحظر الأسلحة الكيميائية ، وعلى وجه التحديد على القضايا التي نتناولها خلال هذه الدورة الصيفية . وأثناء التركيز على بعض القضايا التي تثير اهتمامات معينة لدى كندا ، لن تكون ملاحظاتي شاملة أو باتة بأي حال من الاحوال .

من الممكن أن يلاحظ في الدورة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح قدر من التوافق في الآراء يدعو للارتياح ، بشأن ما لتحقيق الاتفاقية المقترحة بشأن الأسلحة الكيميائية من أهمية والحاح . وينبغي أن نستند الى ذلك خلال الفترة المتبقية من دورة ١٩٨٨ . وبالفعل ، رغم أنه لم يمض سوى أربعة أسابيع تقريبا على

بداية الدورة الصيفية ، يسرنا أن نلاحظ النهج الجاد والعملي الذي يتبعه المتفاوضون في بحثهم القضايا المعلقة . وكما قلت في الربيع الماضي ، تحبذ حكومتي هذه السرعة المروى فيها ، بدون تحديد مواعيد نهائية مصطنعة . لكن الحكومة الكندية تدرك أيضا أن هناك أسبابا مرغمة تدعونا للاستعجال في التقدم بأقصى ما نستطيع من جهد في مفاوضاتنا . وليس هدفنا أوضح رؤية فحسب ، لكن تكرار استخدام الأسلحة الكيميائية مؤخرا يشير تزايد خطر ظهور فعالية الأسلحة الكيميائية كأسلحة حرب . لذلك تشاطر حكومتي في الشعور بالحاجة الملحة الى إخماد أو كبت اغراء هذه الأسلحة . وإن حكومتي على اقتناع بأن هذا جنّي يمكن بل ويجب أن نعيده الى القمقم - وسريعا .

وينبغي لي ، أثناء تقديمي بعض الملاحظات حول القضايا الجاري مناقشتها حاليا في اللجنة المخصصة وأفرقتها العاملة ، أن أشدد ثانية على أننا عموما مسرورون بما تتبعه الوفود من نهج جاد خال من الجدل العنيف . وإننا نشاهد العديد من التطورات المشجعة . ونرى كذلك بعض التطورات التي قد لا تكون مشجعة الى هذا الحد . ونرحب بدلائل التقدم المبشرة بالخير فيما يتعلق بالقضايا الأساسية وحتى البالغة الأهمية في المادتين الثامنة والتاسعة وفي المواد الختامية . واننا نأمل أن نرى دلائل مماثلة في مناقشاتنا بشأن المادتين العاشرة والحادية عشرة ، على الرغم من أنني مضطر لأن ألاحظ أن بعض المقترحات المقدمة هذا الأسبوع بشأن المادة العاشرة تبدو ارتدادية أكثر منها تقدمية ، من حيث التوافق في الآراء الذي بدا أنه أخذ ينشأ خلال مناقشاتنا الربيعية .

غير أننا بالأحرى أشد قلقا بشأن المناقشات حول المادة السادسة حيث يبدو ان تبادل الآراء يدور في حلقة الى حد ما . وأشير خصوصا الى دراسة الجدول ١ والجدول ٤ التي انتهت مؤخرا ، والتي توجد فيها دلائل قليلة على احراز تقدم حقيقي منذ مناقشات كانون الثاني/يناير الماضي . ويتعين أن نتذكر أن القضايا التي تجري مناقشتها في اطار هذه الفروع تشكل أحد أخطر المجالات التي ما زال يتعين مجابهتها . ونعتقد أنه يمكن أن نستدل على أصل عدد من مشاكلنا هنا الى افتقارنا الى تعاريف مفهومة بوضوح ، وخصوصا ما الذي يشكل سلاحا كيميائيا . وإذا استمرت هذه الحالة ، وإذا لم تؤد مناقشاتنا في الفريق العامل باء الى تحسين فهمنا المشترك للتعاريف كثيرا ، ربما ينبغي لنا النظر في تخصيص المادة الثانية لتكون المسألة ذات الأولوية من أجل مناقشات أكثر تفصيلا خلال اجتماعات ما بين الدورات في الشتاء القادم .

وفيما يتعلق بمناقشات الفريق باء بشأن المادة الخامسة ، كنت آمل أن أعلق تعليقا حسنا على تقدمه في استعراض مقترحات الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن مرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية . غير أن وفدي ، شأنه شأن العديد من الوفود الأخرى ، قلق عندما علم في الأسبوع الماضي بما اعترض جهود

السيد ماسيدو من صعوبات في إدخال عناصر هذه المقترحات في نص المادة الخامسة . وإننا نؤيد بقوة دعوة السيد ماسيدو الى إيجاد حل سريع لهذه المشاكل - التي يؤمل أن تكون ثانوية - كيما يمكننا البدء في تعديل نص المادة الخامسة تعديلا ملائما .

وفيما يتصل بما تبقى من جدول الأعمال الحالي للفريق باء ، أود الادلاء بتعليق محدد بشأن المادة الرابعة والمسألة العامة المتمثلة في نظام التدمير . وان حكومتي ، بوضعها نظام متفق عليه للتدمير المرحلي للأسلحة الكيميائية ، تقر بأن أحد الاهتمامات الرئيسية هو ضمان ألا تسبب هذه العملية أي انتقاص للأمن القومي لأي دولة من الدول الأطراف خلال مرحلة التدمير الحساسة جدا البالغة مدتها عشر سنوات . لكني يجب أن أذكر ثانية أن حكومتي لا يسعها تأييد مقترحات رامية الى معالجة هذه الاهتمامات المشروعة بشأن الأمن والتي تكون نتيجتها الصافية هي السماح بإنتاج الأسلحة الكيميائية خلال هذه المرحلة الحاسمة وانتشارها . ونظرا لأن الغرض الرئيسي للاتفاقية هو ازالة الأسلحة الكيميائية إزالة تامة الى الأبد ، يبدو من غير المنطقي أساسا أن تقر الاتفاقية أي إنتاج للأسلحة الكيميائية بعد أن يبدأ نفاذها .

وننتقل الى المادة الثامنة فنقول ، اننا معجبون بما أحرزه الفريق العامل جيم من تقدم متواصل برئاسة السيد نوماتا المتسمة بالبراعة . ونتطلع الى أن يحقق ذلك الفريق مزيدا من التقدم الكبير بشأن القضايا السياسية الموضوعية المتبقية ، ولا سيما بشأن مسألة تكوين المجلس التنفيذي واجراءاته واتخاذه القرارات . وأود أن ألاحظ هنا أن حكومتي تواصل تركيز جزء كبير مما تبذله من جهود البحث في مجال هيئة التفتيش الدولية - والمجال المتصل بها نوعا ما والمتمثل في الهيئة الوطنية (المادة السابعة) - وتأمل في تقديم نتائج أبحاثنا لتنظر فيها اللجنة في وقت مبكر في دورة السنة القادمة . (وفي هذا الصدد ، قد أستطيع أن ألاحظ أيضا بصفة رسمية أننا نقوم بتوزيع آخر الإضافات الى ما أعددناه من خلاصة وافية لوثائق الأسلحة الكيميائية) .

وبالمثل ، لقد سرنا أن نلاحظ المناقشات المثمرة التي دارت في الفريق جيم بشأن عمليات التفتيش بالتحدي (المادة التاسعة) . وإننا ، شأننا شأن غيرنا ، نؤيد وجهة نظر السيد نوماتا التي تقول إن الخلافات قد تكون ظاهرية أكثر منها حقيقية ، ونعتقد أن المناقشات المفتوحة العضوية التي أجراها السيد نوماتا تثبت صحة هذا الرأي . ونحن ندرك أن أحد الأغراض الرئيسية للتفتيش بالتحدي هو تبديد قلق الدولة الطالبة . ولكننا نؤيد أيضا الحجة القائلة إن أحداثا من هذا القبيل لها نفس الأهمية بالنسبة للاتفاقية عموما وبالتالي بالنسبة لجميع الدول الأطراف . ويعبر تفكيرنا في هذا الصدد عن إيمان كندا الطويل الأمد في مذهب تعدد الأطراف الحقيقي وعن الالتزام به ، ونعتقد اعتقادا راسخا بأنه إذا أريد أن تحتفظ الاتفاقية الجاري التفاوض عليها هنا بنفوذها وشرعيتها بالنسبة لجميع الدول الأطراف ، يجب أن تكون معاهدة فعالة متعددة الأطراف .

وقد تابع وفدنا باهتمام بالغ المناقشات التي دارت بشأن المواد الختامية للاتفاقية ، ونقدر بالغ التقدير تغيير الاتجاه البارع الذي قام به السفير سوجكا في هذه المياه الضحلة المجهولة نسبيا . وقد نظرت حكومتي بعناية في الحجج التي سيقت مؤخرا في تبادل الآراء حول المادة الثانية عشرة المتعلقة بعلاقة الاتفاقية ببروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ . وقد لفتت نظرنا بوجه خاص حجج السفير فون ستولنباغل والممثل البلجيكي . وعند التفكير في الأمر ، ترى سلطات بلادي أنه ، من وجهة نظر قانونية بحتة ، قد لا تكون المادة الثانية عشرة لازمة بالفعل . وفي ضوء أوجه الحظر الواضحة الموجودة في المادة الأولى (خصوصا الفقرتان ١ و ٣) ، وأحكام المادة ٥٩ من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات ، ربما تكون المادة الثانية عشرة زائدة عن الحاجة ويمكن حذفها .

وعلى نحو أعم ، أود التعليق على مسألة قانونية أخرى ذات صلة بعدد من الأحكام الواردة في الاتفاقية - مسألة استخدام مصطلحي "الاختصاص والمراقبة" . وتجد كندا صعوبات معينة فيما يخص إحدى نواحي هذين المصطلحين المستخدمين على نحو شائع ، لكنهما غير مفهومين على نحو شائع : وهذا يتعلق بمسألة مسؤوليات الدول الأطراف عن الأنشطة التي تقوم بها خارج أراضيها فروع منشأة في الخارج لشركات خاصة مؤسسة بمقتضى قوانينها الخاصة بها .

ولأسباب لن أخوض في تفاصيلها هنا ، لقد اتبعت الحكومات الكندية منذ أمد طويل سياسة عدم قبول أن يكون بوسع دولة ممارسة اختصاص خارج أراضيها على شركات تنشأ بموجب قوانين دولة أخرى ، حتى وإن كانت شركات فرعية يملكها أو يشرف عليها رعاياها . وترى حكومتنا على نحو ثابت بأن الدولة التي تنشأ شركة فرعية بموجب قوانينها يكون لها وحدها ولاية بالنسبة لأنشطة هذا الكيان القانوني المستقل داخل أراضيها . وهذه السياسة الأساسية هي أساس النهج الذي تتبعه حكومتنا إزاء مجموعة كبيرة من القضايا التي تنشأ في الساحة الدولية . وفي حين أننا نستطيع أن نفهم جيدا اهتمامات أولئك الذين يدافعون عن توسيع نطاق الولاية الى ما بعد حدود الأراضي بمقتضى اتفاقية الأسلحة الكيميائية ، ينبغي لي القول رسميا أن حكومتي لم تسمع بعد أي حجج مثيرة للاهتمام تجعلها تغير سياستها الأساسية بشأن هذه المسألة لتحقيق أغراض هذه الاتفاقية . وبالاضافة الى ذلك ، نعتقد بأنه يمكن تحقيق أغراض هذه الاتفاقية دون اللجوء الى أحكام تشمل نطاقا خارج حدود الأراضي . ولسنا على اقتناع بالحاجة لإدراج أي إشارات الى قضايا تتعلق بالولاية في الاتفاقية .

وناقش السفير فريديرسدورف ، في كلمة ألقاها مؤخرا ، مسألتين أخريين ، أود أن أعلق عليهما بإيجاز . المسألة الأولى تتعلق بالاقتراح السوفياتي المتعلق بعملية تجريبية متعددة الأطراف لاستحداث واختبار إجراءات لعمليات تفتيش مرافق الصناعة

الكيميائية . وان أحد الاعتبارات الرئيسية بالنسبة لكندا هو أن الدراسات الاستقصائية الأولية لصناعتنا تبين ، استنادا الى العتبات التي سيتم الاتفاق عليها في النهاية ، أنه لا يمكن لكندا حيازة مرافق تجارية تكون خاضعة لعملية تفتيش روتيني بمقتضى الاتفاقية . بيد أنه على الرغم من هذه الإمكانية ، نرى أن الاقتراح السوفياتي يستحق تأييدنا من حيث المبدأ ودراستنا له على نحو دقيق . وستكون نتائج أية عملية متعددة الأطراف من هذا القبيل ، شريطة وضع هيكلها وتنظيمها على النحو الصحيح ، وثيقة الصلة للغاية فيما يتعلق بأعمالنا الأخرى بشأن المادة الثامنة وتنظيم هيئة التفتيش الدولية .

وتتعلق المسألة الثانية بحماية المعلومات التجارية السرية . فقد احتلت هذه المسألة مكانا كبيرا في مشاوراتنا مع الممثلين الصناعيين قبل أسبوعين ، وهي موضوع له أهمية خاصة بالنسبة لوفدنا وكذلك للعديد من الوفود الأخرى حول هذه المائدة . ومن الواضح أن الاعتبار الرئيسي بالنسبة الينا ، نحن المتفاوضون ، هو التأكد من أن الصناعة هي التي تقدم المعلومات اللازمة لتنفيذ الاتفاقية تنفيذا فعالا . ولكن يجب أن نكون مستعدين أيضا لايلاء الاعتبار الكافي لاهتمام الصناعة المشروع بتوفير حماية كافية للبيانات الحساسة من الناحية التجارية . وشدد السفير فريديرسدورف ، في جملة أمور ، على ضرورة أن تحدد الصناعة أنواع المعلومات التي هي سرية حقا . وأوافق على أن هذا مطلب أساسي . ولكن أود أن أؤكد أيضا أن إحدى نواحي التركيز ذات الأولوية بالنسبة الينا هنا هي أن ندرس على نحو أكثر أدق السبل الفعلية التي يمكن من خلالها حماية هذه المعلومات ، وربما - كما اقترح آخرون - بالاستفادة من سوابق متاحة من منظمات دولية أخرى ومن إجراءاتنا الوطنية الخاصة بنا . وقد نظرت سلطات بلادي في النهج المؤدية الى مسألة حماية السرية وتأمل تقديم المزيد من آرائنا في المناقشات المقبلة .

وأعتقد أنه يتضح من عدد المسائل التي أثرتها أن مفاوضاتنا تتناول اهتمامات أساسية بطريقة جادة . وأجد ذلك مشجعا ، وأعتقد أنه إذا تمكنّا من المحافظة على القوة الدافعة ومن مواصلة البحث عن حلول عملية لمشاكلنا ، ستثبت دورة ١٩٨٨ بحق أنها واحدة من أجدى ما عقدناه من دورات حتى الآن .

الرئيس : أشكر ممثل كندا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها الى الرئيس . ونيابة عن الوفد الاندونيسي ، اسمحوا لي بأن أشكر السفير مارشان على كلماته الرقيقة الموجهة الى السفير ترميدزي . والكلمة الآن لممثل فنزويلا السفير تيلهاردات .

السيد تيلهاردات (فنزويلا) (الكلمة بالاسبانية) : شكرا يا سيادة الرئيس . قبل أن أبدأ بياني ، أود أن أقول مبلغ سروري لرؤيتكم تشرفون على أعمالنا

خلال شهر آب/أغسطس الحالي . ونود أن نقدم لكم تعاوننا التام متمنين لكم كل نجاح في الاضطلاع بمهمتكم الحساسة جدا . كما أود أن أشدد على امتناننا لسلفكم في الرئاسة ، السفير تيجا من الهند ، على الطريقة الحكيمة والذكية جدا التي وجه بها أعمال المؤتمر خلال شهر تموز/يوليه .

وخلال هذه الدورة الصيفية ، غادر العديد من الزملاء مناصبهم كممثلين لبلدانهم في المؤتمر . وسوف نفتقدهم جميعا ونود أن نتمنى لهم السعادة الشخصية وكذلك النجاح في مهامهم المقبلة . وخلال هذه الدورة الصيفية أيضا ، انضم الينا في المؤتمر ممثلون جدد ، بما فيهم أنتم ، يا سيدي ، وكذلك السفير كوستوف من بلغاريا ، والسفير رووروا من كينيا ، والسفير دي ريفيرو من بيرو ، ونود أن نرحب بهم ترحيبا قلبيا وأن نقدم اليهم تعاوننا .

انني أود ، شأني شأن غيري من المتكلمين الذين تحدثوا خلال هذه الدورة الصيفية لمؤتمر نزع السلاح ، أن أخصص الجزء الأول من بياني للادلاء بتعليقاتي على دورة الأمم المتحدة الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح التي اختتمت مؤخرا . وعندما اقترب وقت بدء الجمعية ، تردد سؤال حول المؤتمر : ماذا تكون الدورة الاستثنائية الناجحة ؟ وكان الرد الذي سمع في أكثر الأحيان والأقل تفاؤلا هو أن دورة استثنائية ثالثة ناجحة هي دورة تعزز فيها الوثيقة الختامية لعام ١٩٧٨ والتي فيها يعتمد على ذلك الصك بتدعيم أهدافه وتنشيط جهود المجتمع الدولي المبذولة في سبيل نزع السلاح .

ان مساعي الانسان تقاس بنتائجها . ويصدق القول ذاته على مساعي الحكومات والدول . ويقودنا ذلك الى قول ان الدورة الاستثنائية الثالثة كانت فاشلة نظرا لأنها لم تتمخض عن نتائج ملموسة . يجب أن نكون صادقين مع أنفسنا وأن نقر بالحقيقة ، وأن نسمي الأشياء بأسمائها . ولا فائدة من محاولة اخفاء الفشل باظهار جوانب ، وان كانت هامة ، لا تخفي الحقيقة . لقد قيل ان احدى نتائج الدورة الاستثنائية الثالثة كانت مشاركة عدد كبير من رؤساء الدول ووزراء الخارجية وغيرهم من الشخصيات البارزة . ويقال القول نفسه بصدد حضور أعداد كبيرة من المنظمات غير الحكومية أثناء الجمعية . ورغم اقرارنا بأهمية هذه الحقائق ، فان أيا منها لا تشكل انجازا في حد ذاتها . وان نجاح محاولة تعبئة الرأي العام الدولي فيما يتعلق بالدورة الاستثنائية الثالثة التي توجت بهذه المشاركة الواسعة النطاق للمنظمات والشخصيات غير الحكومية ، لم ينتج الأثر المنشود الذي تمثل في ايجاد الظروف التي من شأنها أن تسهم في نجاح الاجتماع والوصول الى النتيجة المطلوبة . وقيل أيضا ان الدورة الاستثنائية الثالثة مكّنت من تبادل الآراء ووجهات النظر ، وكانت بمثابة محفل لمناقشة القضايا الهامة ذات الصلة بنزع السلاح . وهنا نقول مرة أخرى اننا نعتقد أنه يجري حاليا عكس طرفي المعادلة . وهذا التبادل للأفكار والآراء وهذه المناقشات التي نعتقد نحن أيضا انها مفيدة للغاية ، لا يشكل انجازا ، ولكن ينبغي أن يكون الوسيلة لتحقيق النتيجة المنشودة .

ومع ذلك ، يجب التسليم بأن البيانات التي استمعنا اليها في الجلسة العامة للجمعية تحملنا على الاعتقاد بأنه يوجد اليوم قلق أشد وأكثر انتشارا بشأن سباق التسلح . ويبدو أن قضية نزع السلاح اكتسبت باطراد مؤيدين لها حتى في البلدان المتقدمة الهامة من الناحية العسكرية .

وقيل أيضا ان الدورة الاستثنائية الثالثة مكّنت من تحقيق التقاء للآراء على نطاق واسع حول العديد من القضايا الهامة ، وان التوصل الى توافق في الآراء كان وشيك الحدوث . وقيل كذلك انه تم التوصل في نيويورك الى شبه توافق في الآراء حول أغلبية القضايا المنظورة . وفي رأينا أن مفهوم التوافق في الآراء هو مفهوم مطلق . فاما ان يكون هناك توافق في الآراء أو لا يكون . ولا يمكن للمرء أن يتحدث عن شبه توافق في الآراء . ولقد قلنا ذلك في مناسبات أخرى ، وهو أمر صحيح خصوصا في مجال نزع السلاح ، حيث يكون القرار أو التدبير الذي لا يتمتع بتوافق في الآراء قليل القيمة أو لا قيمة له .

ومن حطام الدورة الاستثنائية الثالثة ، من الممكن فقط استخلاص نتيجتين محددتين يلزم المحافظة عليهما بأي ثمن . أولا ، ظلت الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى سليمة ، وان صلاحية هذه الوثيقة بوصفها الأداة الأساسية المتاحة لنا لتوجيه الاجراء الدولي المتعلق بنزع السلاح لم تتناقص فحسب ، بل انها تعززت . وثانيا ، ان ثقة المجتمع الدولي في مؤتمر نزع السلاح بوصفه المحفل المتعدد الأطراف الوحيد للمفاوضات حول نزع السلاح قد تدعم . وبالتالي تقع على عاتقنا الآن ، نحن الدول الأعضاء فيه ، مسؤولية أكثر خطورة تتمثل في الاسهام في التأكد من أن أعمال المؤتمر تصل الى مستوى توقعات المجتمع الدولي .

ونحن نشاطر رأي أولئك الذين يرون انه لا جدوى من محاولة القاء اللوم بسبب فشل الدورة الاستثنائية الثالثة . ونعتقد أيضا أنه بدلا من النواح على هذا الحادث المؤسف ، ينبغي أن نستخلص منه العبر التي ستمكننا من مواصلة جهدنا المبذول لصالح نزع السلاح بقوة متجددة . ولكن هذا لا يمنعنا من بذل جهد لنفسر لأنفسنا ما حدث في نيويورك ومحاولة تحديد سبب الفشل .

ان سبب فشل الدورة الاستثنائية الثالثة ، في رأينا ، هو أنه يوجد مفهومان مختلفان ، ونهجان متعارضان تماما للدور الذي ينبغي أن تلعبه الجهود المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح . المفهوم أو النهج الأول الذي يمكن أن نسميه شموليا يتضمن اعتقادا بأن نزع السلاح هو قضية لها أهمية عامة يدعى فيها المجتمع الدولي المنظم الى أن يلعب دورا حاسما من خلال اتخاذ الهيئات المتعددة الأطراف التي أنشأها المجتمع الدولي نفسه تدابير محددة وفعالة تستهدف وقف سباق التسلح وعكس اتجاهه .

ونقطة البداية لهذا النهج هو التسليم بالدور الرئيسي الذي ينبغي أن تلعبه الأمم المتحدة ، دون تقليل أهمية المحافل الأخرى ذات الطبيعة الأضيق نطاقا أو تجاهل الدور الأساسي الذي تلعبه المفاوضات الثنائية بين الدولتين العظميين . ويتضح هذا النهج بأمانة في الفقرة ٥ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح ، والتي نصها :

"وإن أعضاء الأمم المتحدة يدركون تماما إقتناع شعوبهم بأن مسألة نزع السلاح العام الكامل تتسم بأهمية قصوى وبأنه لا يمكن الفصل بين السلم والأمن والتنمية الإقتصادية والإجتماعية ، ومن هنا فإنهم يسلّمون بأن الإلتزامات والمسؤوليات المقابلة لذلك هي إلتزامات ومسؤوليات عالمية" .

والنهج الثاني ، الذي يمكن تسميته بالنهج الحدي ، وان كان يسلم أيضا بأن مسألة نزع السلاح هي مسألة لها أهمية عامة ، وربما باستثناء وحيد هو الأسلحة الكيميائية ، لا يقبل أن تلعب الأمم المتحدة دورا حاسما في الجهود المبذولة لوقف سباق التسلح . وينظر مؤيدو هذا النهج الى عمل الأمم المتحدة أو هيئاتها المختصة بوصفه نشاطا هامشيا ينبغي أن يقصر على القيام بمهمة أكثر اتساما بالطابع النظري تتمثل في النظر في القضايا العامة وتحديد القضايا المجردة ، مع اتخاذ اجراء ملموس لا يتعدى اعتماد وتنفيذ تدابير ثانوية ، كما تسمى بالانكليزية على ما أعتقد ، تهدف الى معالجة النواحي الهامشية لنزع السلاح مثل التدابير الرامية الى المساعدة في مجال بناء الثقة ، أو زيادة الانفتاح أو الشفافية ، أو تعزيز الأمن ، أو إنشاء آلية لتبادل المعلومات أو نشر البيانات عن الانفاق العسكري ، الخ . ويرفض هذا النهج حتى امكانية أن يكون بوسع الأمم المتحدة أن تلعب أي دور ذا شأن في ميدان التحقق . ويدعي ، على نقيض ذلك ، ان المجتمع الدولي مستعد دائما لأن يدعى ، عند الحاجة ، الى تأييد الاتفاقات التي يتم التوصل اليها في المفاوضات الثنائية أو في المحافل الأكثر تقليدا والتصفيق لها . وأكرر أننا ندرك ، على الأقل في حالة الأسلحة الكيميائية ، انه يجري احراز تقدم في العمل الهادف الى حظر هذه الأسلحة حظرا فعالا .

والمجابهة بين هذين المفهومين لدور الجهود المتعددة الأطراف المبذولة في مجال نزع السلاح أصبحت واضحة عند بداية الدورة الثالثة . ومن الصحيح أنه أمكن التوصل الى اتفاق بشأن مشروع الوثيقة الختامية . ولكن تم التوصل الى الاتفاق على حساب أولئك الذين يدافعون عن النهج الشمولي . وان عدم امكان التوصل الى اتفاق بشأن مشروع الوثيقة الختامية اجمالا كان سببه التنازلات الكثيرة جدا التي قدمت للمفهوم الحدي . وان المضي الى أبعد من ذلك كان سيعني تقييد دور المجتمع الدولي المنظم في مسائل نزع السلاح الى درجة غير مقبولة .

وهذا الاختلاف في النهج تجاه جهود نزع السلاح يجد تعبيرا محددا له في مشكلة التكامل بين الاجراء المتعدد الأطراف والاجراء الثنائي . وأولئك من بيننا الذين يؤيدون النهج الشمولي يدركون أن الدولتين العظميين هما اللتان توجد في ترسانتهما

الأسلحة النووية وهما اللتان تحوزان التكنولوجيا العسكرية والفضائية الأكثر تقدما ، وان اهتماماتهما ومصالحهما في المسائل الأمنية تثير مشاكل حساسة تقتضي اهتماما خاصا . وبالتالي فاننا لا نقر بمسؤليتهما الخاصة في كل ما يتعلق بنزع السلاح فحسب ، بل اننا نطالب بها . ولهذا السبب نشدد على وجود ترابط وتكامل عميقين بين الجهود التي يجري بذلها على مختلف المستويات وفي شتى المحافل الثنائية والاقليمية المتعددة الأطراف والعالمية المتعددة الأطراف . وما من أحد يدعي أن بوسع الهيئات المتعددة الأطراف أن تفرض أي تدابير محددة تتعلق بنزع السلاح على الدولتين العظميين . لكن من المشروع طلب منح المجتمع الدولي المنظم اعترافا بالدور الذي ينبغي أن يلعبه في المفاوضات حول تلك التدابير ، ولا سيما عندما يجب أن تكون عالمية الأثر والنطاق .

ويمكن إجمال العبرة التي ينبغي استخلاصها من خبرة الدورة الاستثنائية الثالثة بأنها الحاجة الى أن نبيّن بأوضح العبارات الممكنة العلاقة المتبادلة التي ينبغي أن توجد بين شتى الهيئات التي يعبر فيها عن مشاكل نزع السلاح والدور الذي يطلب الى كل منها أن تلعبه من أجل ضمان تحقيق الهدف المشترك الذي نسعى اليه جميعا ألا وهو تحقيق نزع السلاح العام الكامل تحت رقابة فعالة ، وفي الوقت نفسه تدعيم دور الأمم المتحدة ومسؤوليتها في مجال نزع السلاح ، ولا سيما من خلال هذا المحفل المتعدد الأطراف الذي نعمل فيه كممثلين لبقية المجتمع الدولي .

هذه هي الأفكار التي أردت مشاطرتها مع أعضاء المؤتمر الآخرين حول الدورة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح . وأود الآن الاشارة على نحو خاص الى البند ٥ من جدول الأعمال ، منع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي ، الذي يجري النظر فيه في الوقت الحاضر في جلسة المؤتمر العامة .

ويوجد قلق جاد ومشروع في المجتمع الدولي بشأن توقع امكان تحويل الفضاء الخارجي الى مسرح لاستمرار سباق التسلح الذي نشهده حاليا على الأرض . ويزداد هذا القلق لأن التقدم في علم الفضاء وتكنولوجيته ، الى الحد الذي يستطيع عنده استحداث الأسلحة الفضائية وانتاجها . ولهذا السبب ، تصر الأغلبية العظمى من البلدان على أن تتخلى البلدان القليلة التي لديها قدرة على وزع أسلحة في الفضاء عن إمكانية القيام بذلك . وقد أعرب المجتمع الدولي بوضوح من خلال عدة صكوك عن تصميمه المطلق على حماية الفضاء من المنافسة العسكرية السائدة على الأرض ، وعن عزمه على تخصيص استخدام هذه البيئة للأغراض السلمية وحدها . وقد امتثل لهذه الرغبة عمليا حتى الآن .

ومن الصحيح ان للعديد من الأنشطة المضطلع بها في الفضاء أهمية عسكرية . ونحن نعلم أن زهاء ثلاثة أرباع الأجسام التي هي من صنع الانسان وتدور حاليا حول الأرض تؤدي وظائف عسكرية . ولكن كما قيل مرارا وتكرارا ، ان لهذه الوظائف في العديد من

الحالات أثر مثبت أو أنها تلعب أيضا دورا مفيدا من الناحية المدنية . ومع ذلك ، لا ينتقص ذلك من التأكيد القائل إن طبيعة الفضاء بوصفه أحد "أقاليم الجنس البشري" مخصصا في المقام الأول لمصلحة الشعوب المشتركة من خلال استخدامه في الأغراض السلمية ، قد تم الحفاظ عليه عمليا حتى الآن . وما من شك في أنه أمكن القيام بذلك بفضل وجود نظام قانوني دولي استطاع حتى الآن الحيلولة دون استخدام الفضاء من أجل وزع الأسلحة . ولكن هذا النظام القانوني أثبت عدم كفايته أمام التقدم المتهور لعلم الفضاء ، والذي يقربنا دائما من اللحظة التي يمكن فيها اطلاق العنان لسباق للتسلح في الفضاء الخارجي .

وعندما نتحدث عن منع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي ، فاننا نشير الى شيء لم يحدث بعد لكن من الممكن حدوثه . ويعني المنع احباط حدوث شيء لم يحدث بعد ، والحيلولة دون حدوثه مقدما وتجنبه . وبقدر ما نعلم ، لم يضع أحد حتى الآن أسلحة في الفضاء ، ويمكن حتى القول إن لا وجود حتى الآن لأسلحة فضائية حقيقية . ولذلك ما زال لدينا الوقت لمنعه ، وما زال بوسعنا ايقاف حدوثه . وعلينا أن نتجنب وضعا تصبح فيه الدول التي تحوز القدرة التكنولوجية على القيام بذلك حبيسة في منافسة في مجال الأسلحة الفضائية . وان أنجع طريقة لتحقيق هذا الهدف ، في رأينا ، هي إقامة حظر عام وتام على الأسلحة الفضائية ، يشمل استحداث الأسلحة الفضائية وتجريبها وانتاجها ووزعها وتكديسها واستعمالها .

سبق أن أقامت معاهدة الفضاء الخارجي حظرا جزئيا على الأسلحة الفضائية بمنعها وزع الأسلحة النووية وأسلحة التدمير الشامل في الفضاء . وان ما يلزم الآن هو توسيع نطاق هذا الحظر ليشمل أي نوع آخر من أنواع الأسلحة يمكن تصميمه لاستخدامه في الفضاء أو لاطلاقه من الفضاء أو اليه . ويمكن القيام بذلك ، في رأينا ، بتعديل المادة الرابعة من معاهدة الفضاء الخارجي . وجلي ان هذا الصك يحوي ثغرة أو منفذا لا بد من سدهما . وللقيام بذلك ، سيكفي وجود تعديل باضافة حكم تتعهد بموجبه الدول الأطراف بعدم وضع أي نوع من أنواع أسلحة الفضاء أو منظومة من هذه الأسلحة في مدار حول الأرض أو وزعها في أراضيها أو في أي مكان آخر يخضع لولايتها . ويجب أن ينص التعديل أيضا على التزام الدول الأطراف بالامتناع عن استحداث أو انتاج أو تجريب أو تخزين أو استخدام أي شكل من أشكال هذه الأسلحة .

وقد يقال إن هذه الفكرة في غاية البراءة أو في غاية السذاجة لتكون سليمة من الناحية العملية . وفيما يتعلق بهذه المسألة ، من المفيد الاشارة في هذا اليوم بالذات الموافق ٤ آب/أغسطس ١٩٨٨ ، عشية الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لمعاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية ، اتصلت مجموعة من ست دول أطراف في هذا الصك ، بما فيها بلدي ، بحكومات الدول الوديعة الثلاث لمعاهدة الحظر الجزئي للتجارب طالبة

عقد مؤتمر يهدف الى ادخال التعديلات اللازمة على معاهدة الحظر الجزئي للتجارب لتحويلها الى معاهدة لحظر شامل للتجارب النووية . وهذه فكرة لم يصفها أحد حتى الآن بأنها بريئة أو ساذجة . وعلى النقيض ، فقد نمت باطراد لدرجة أن قرار الجمعية العامة الأخير بشأن هذه المسألة قد اعتمدته أغلبية ساحقة ، ولم تصوت ضده سوى فرنسا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة . واذا وضعنا في اعتبارنا أن الاجراء المتعلق بالتعديل والمنصوص عليه في معاهدة الفضاء الخارجي أبسط بكثير من الاجراء الوارد في معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية ، لا ينبغي أن تسبب المبادرة الهادفة الى توسيع نطاق المعاهدة الثانية أي صعوبات لا يمكن التغلب عليها .

ويمكن أن يقال أيضا ان حظرا شاملا من هذا النوع يتطلب آلية للتحقق فعالة وموثوقا بها جدا . والتحقق هو في رأينا ضروري تماما لأي تدبير من تدابير نزع السلاح . ولكن وضع ترتيبات للتحقق ملائمة لحظر للأسلحة الفضائية لا ينبغي أن يسبب صعوبات لا يمكن تذليلها . ونحن ندرك أن أصعب المشاكل في مجال التحقق من حظر للأسلحة الفضائية ستنجم فيما يتصل بالأسلحة المقامة على الأرض . وهذه المشاكل تشبه في نواح عديدة تلك التي تنجم عن رصد الامتثال لمعاهدة القوات النووية المتوسطة المدى والاتفاق بشأن الأسلحة الاستراتيجية الذي يجري التفاوض بشأنه حاليا . وأبدت الدولتان العظميان بالفعل خيالا وإبداعا في وضع تدابير الرصد والتحقق التي ستطبق على معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى . وقد قدم لنا السفير أوبوخوف ، رئيس الوفد السوفياتي الى المفاوضات الثنائية ، صباح اليوم ، معلومات كاملة ومفصلة ومثيرة جدا للإهتمام عن ترتيبات التحقق التي اتفق عليها من أجل معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى ، وكذلك المشاكل التي يثيرها التحقق من معاهدة المحادثات المتعلقة بتخفيض الأسلحة الاستراتيجية . ويمكن بذل جهد مماثل من أجل الأسلحة الفضائية ، يمكن بالإضافة أن يفيد من التقنيات والأساليب المنطبقة على القوات النووية البعيدة المدى والمتوسطة المدى .

وأصل الى الأسلحة المقامة في الفضاء ذاته ، فأقول إن المشكلة كما نفهمها أقل تعقيدا . وبقدر ما نعلم ، ونظرا للوضع الحالي للعلم ، من المستحيل إخفاء أي شيء في الفضاء . فيمكن اكتشاف أي جسم فضائي والتعرف عليه وتفسير وظائفه بدقة شبه كاملة . ومنذ سنوات قليلة ، قيل إنه يمكن ذلك فيما يتعلق بأي جسم في حجم البرتقالة يقع في الفضاء . وما طرأ من تطور على تكنولوجيا الفضاء منذ ذلك الوقت يجعل من الممكن بالتأكيد فعل الشيء نفسه اليوم حتى بجسم أصغر .

ويجب ألا يغيب عن البال أيضا أن هناك معاهدات سارية المفعول نفذت بدون تحقق . فالحظر الجزئي الذي تتضمنه معاهدة الفضاء الخارجي نافذ المفعول منذ أكثر من عشرين سنة بدون وجود نظام حقيقي للتحقق ، ولم يقل أحد أن تنفيذ هذا الصك قد

تأثر بذلك . وهناك أمثلة أخرى عن معاهدات شاملة نفذت بدون تحقق : معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية لعام ١٩٦٣ ، ومعاهدة حظر وضع الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل على قاع البحار والمحيطات في باطن أرضها لعام ١٩٧١ ، ومعاهدة حظر الأسلحة البيولوجية والتكسينية لعام ١٩٧٢ ، واتفاقية حظر استخدام تقنيات التغيير في البيئة لأغراض عسكرية أو لأية أغراض عدائية أخرى لعام ١٩٧٧ ، والمعاهدة المنظمة لأنشطة الدول على سطح القمر والأجرام السماوية الأخرى لعام ١٩٧٩ . ولم تتطلب أي من هذه الاتفاقات آلية تحقق متطورة أو معقدة .

وكما نعلم ، يستحيل وضع واستحداث ترتيبات للتحقق يمكن أن تعتبر مأمونة مائة في المائة ، ويمكن عرض هذه المشكلة من خلال طرح السؤال التالي . ما هو مقدار التحقق اللازم؟ - وما هو مقدار التحقق الكافي؟ وحول هذه النقطة ، من الجدير بالذكر ان معاهدة الفضاء الخارجي تتضمن بالفعل عناصر بدائية لآلية للتحقق . وتنص المادة التاسعة على انه يجوز لدولة من الدول الأطراف في المعاهدة ، يكون لديها سبب يحملها على الاعتقاد بأن ثمة نشاطا أو تجربة مزمعا من دولة أخرى في الفضاء الخارجي ، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى ، سيتسبب في عرقلة ، محتملة الإضرار ، لأنشطة يضطلع بها في ميدان استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية أن تطلب اجراء مشاورات فيما يتعلق بذلك النشاط أو التجربة . وتنص المادة العاشرة على انه يجوز لدولة من الدول الأطراف أن تطلب أن تتاح لها فرصة لمراقبة طيران الأجسام الفضائية التي تطلقها دولة أخرى . وتضع المادة الحادية عشرة التزاما على الدول الأطراف بابلاغ الأمين العام للأمم المتحدة بطبيعة أنشطتها الفضائية واجرائها ومكانها ونتائجها . وتنص نفس المادة أيضا على انه ينبغي للأمين العام أن ينشر تلك المعلومات فعلا . وتنص المادة الثانية عشرة على أن تتاح لممثلي الدول الأخرى زيارة جميع المحطات والمنشآت والمعدات والمركبات الفضائية التي توجد على القمر أو على الأجرام السماوية الأخرى . ويمكن استكمال هذه الأحكام بصك ملائم لجعلها متمشية مع معاهدة تحظر الأسلحة الفضائية حظرا تاما .

إن تحويل معاهدة الفضاء الخارجي الى معاهدة تحظر الأسلحة الفضائية حظرا تاما يقتضي منطقيا أن تكون لدينا فكرة واضحة ودقيقة عما يقصد بالأسلحة الفضائية . ولذا يجب أن تنص التعديلات المزمع إدخالها على هذا الصك على إدراج تعريف للأسلحة الفضائية في المعاهدة . وكما نعلم ، قدمت خلال مداولات مؤتمر نزع السلاح حول البند ٥ من جدول الأعمال ، عدة تعاريف مقترحة . ولجميع هذه التعاريف عناصر مشتركة ، تقود المرء الى الاعتقاد بأنه ينبغي ألا يكون من الصعب وضع تعريف يشمل على نحو ملائم شتى أنواع الأسلحة الفضائية الممكن تصورها .

وكما يعرف الجميع ، لقد اهتم بلدي اهتماما خاصا بمسألة منع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي . واثبت هذا الاهتمام بمشاركتنا في المناقشات ، وبتقديم

المقترحات ، وفي وقت أقرب عهدا ، من خلال أدائي لمهام رئيس اللجنة المخصصة التي تعالج هذا الموضوع . ويود وفدي الآن أن يقدم مساهمة إضافية بتقديم ورقة عمل تشتمل على تعديل مقترح ادخاله على معاهدة الفضاء الخارجي . وقد وزعت هذه الوثيقة اليوم تحت الرمز CD/851 . وهذه الوثيقة التي تستند الى الأفكار التي قدمناها في عدد من المناسبات ، والتي زدت تفصيلها في بياني اليوم ، تهدف الى أن تكون بمثابة أساس لتركيز المناقشة على ايجاد حل عالمي وشامل للمشكلة التي تثيرها أسلحة الفضاء .

وإننا نعلم أن بعض البلدان تفضل النهج الجدي في معالجة هذا الموضوع . وتود بعض البلدان أن يقصر مؤتمر نزع السلاح نفسه على تدابير ثانوية ، مثل إعداد "مدونة قواعد لطرق مرور الأجسام الفضائية" وما شابه ذلك . وقيل حتى أنه "إذا واصل هذا المؤتمر العمل على أمل أن يستطيع ، بضربة واحدة ، وضع اتفاق شامل لمنع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي ، عندئذ لن ينجز أي شيء أبدا" . ويذهب الرأي نفسه الى أن ما ينبغي أن نفعله هو "أن نبدأ من مكان ما" ، ولهذا الغرض "فإن وضع تدابير لبناء الثقة ، حتى وان كانت متواضعة ، سيشكل يقينا بداية نافعة" . إننا نحترم هذا الرأي ، ولكننا نعتقد أنه إذا وجدت الإرادة السياسية ، سيكون من الممكن دائما التوصل الى حل عالمي وشامل ، كما حدث بالنسبة للأسلحة الكيميائية .

إن وثيقتنا ، تمشيا مع هذا الموقف ، تستند ، كما هو منطقي ، الى أساس نهجنا الشمولي ازاء جهود نزع السلاح ويبعث عليها ما نشعر به من قلق عميق بشأن احتمال أن يطلق العنان خلال وقت قصير لسباق للتسلح في الفضاء الخارجي له أبعاد - من حيث ما سيستهلكه من موارد بشرية ومادية ومالية - لا يمكن التنبؤ بها ولا يمكن تبريرها على الاطلاق من الناحية الأخلاقية ، حتى وإن بذلت جهود لتقديمه بوصفه وسيلة لوضع حد للخطر النووي .

إننا على ثقة بأن الوفود ستدرس اقتراحنا بما يستحقه من العناية ، وإننا من ناحيتنا سنتلقى ونحلل باهتمام أي تعليقات أو ملاحظات يدلى بها .

الرئيس: أشكر ممثل فنزويلا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها الى الرئيس . والكلمة الآن لممثل بلغاريا ، السفير كوستوف .

السيد كوستوف (بلغاريا) : السيد الرئيس ، انني وأنا أتكلم للمرة الأولى في هذه القاعدة ، يسرني بالغ السرور أن أحييكم بوصفكم رئيسا لمؤتمر نزع السلاح لشهر آب/أغسطس . ويسر وفدي أن يعمل في ظل توجيهكم البارع ، بوصفكم ممثل أندونيسيا الموقر ، التي تحتفظ بلغاريا معها تقليديا بعلاقات ودية جدا . وأود كذلك الاعراب عن تقديري للطريقة الدالة على كفاءة التي وجه بها سلفكم ، السفير تيجا من

الهند ، أعمال المؤتمر خلال الشهر الأول من دورته الصيفية . وسوف نفتقد خبرته وحكمته ، إذ غادر المؤتمر لتولي مهام هامة أخرى . وسيواصل وفد بلغاريا التعاون مع الأمين العام الموقر لمؤتمر نزع السلاح ، السفير ميلان كوماتينا ، ومع نائبه ، السفير بيراساتيغي ، وكذلك مع من يعمل معهما من الموظفين .

واسمحوا لي أن أنتهز هذه الفرصة لأشكر جميع الزملاء الذين أدلوا بعبارات الترحيب عند تعييني رئيسا لوفد بلغاريا لدى مؤتمر نزع السلاح . وسيشرفني أن أعمل مع جميع الممثلين ، وأتعهد بتعاون وفدي التام . وأتمنى كل النجاح لزملائنا المغادرين ، السفير دافيد مايستر من هنغاريا والسفير منصور أحمد من باكستان والسفير تين تون من بورما .

ويتشرف المؤتمر اليوم بحضور رئيس الوفد السوفياتي الموقر الى المفاوضات الثنائية بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة بشأن الأسلحة الفضائية والنووية ، السفير ألكسي أوبوخوف . ويشعر وفدي بالامتنان لما قدمه لنا اليوم من معلومات مثيرة للاهتمام ومفصلة جدا حول حالة المفاوضات . وأتمنى للسفير أوبوخوف مزيدا من النجاح في المحادثات الثنائية ، وهو الذي يلعب دورا أساسيا في مجال نزع السلاح يعسر المبالغة في تصويره .

السيد الرئيس ، بعد مرور شهر على الدورة الاستثنائية الثالثة ، يواصل مؤتمر نزع السلاح أعماله متأثرا بشدة بالآمال وخيبة الأمل التي تولّدت في الدورة المعقودة في نيويورك . ولقد أشير مرارا وتكرارا في هذه القاعة الى أنه بالرغم من أن الدورة الاستثنائية أنجزت عملا رائعا في مجال النظر في عدد من المقترحات الهامة ، فإنها لم تنجح في استكمال أعمالها بوثيقة ختامية متفق عليها . وهذا الحدث المؤسف هو مسألة تدعو الى القلق ليس فقط بالنسبة لأولئك الذين يجتمعون في مؤتمر نزع السلاح . وتقوم بتحليله بتعمق الحكومات والحركات السياسية والمنظمات المعنية بالسلم في جميع أنحاء العالم .

قبل بضعة أيام ، نظمت لجنة الشؤون الخارجية التابعة للبرلمان البلغاري سلسلة من الجلسات أدلى فيها مسؤولون من وزارة الخارجية بشهاداتهم حول نتيجة الدورة الاستثنائية . وكانت احدى النقاط الرئيسية التي استرعي اليها الاهتمام في تلك الاجتماعات هي أنه ينبغي للمجتمع الدولي ، بدلا من انهماكه في مناقشة مطولة بشأن الغرض الضائعة ، أن يواجه الحالة الحاضرة بشعور جديد من التصميم ، مع استخلاص الاستنتاجات اللازمة ومواصلة سعيه الى تحقيق نزع السلاح .

وبهذه الروح يؤيد وفد بلغاريا الفكرة التي أعربت عنها سفيرة السويد الموقرة ، السيدة ثيورين ، في بيانها الذي ألقته في الجلسة العامة في

٧ تموز/يوليه ، والقائلة إنه ربما يحق لنا جميعا تقديم تفسيرات مؤقتة على أساس لهجة التوافق في الآراء الآخذة في الظهور واستخدامها كنقطة انطلاق لمزيد من الاجراءات المشتركة في مجال نزع السلاح . وان التطورات الايجابية الحادثة في الدورة الاستثنائية مشجعة حقا . ويجب المحافظة عليها وتدعيمها . وأعيد أيضا ذكر ما لمؤتمر نزع السلاح من دور لا غنى عنه . وينبغي لهذا المحفل مضاعفة جهوده لاحراز تقدم موضوعي بشأن بنود مثل نزع السلاح النووي . وفرض حظر على التجارب النووية ، ومنع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي ووضع اتفاقية للأسلحة الكيميائية .

وتقدر بلغاريا المساهمات التي يقدمها العديد من الوفود في مجال النظر في قضايا نزع السلاح ذات الأولوية في الدورة الاستثنائية . وعقد تبادل للآراء على نطاق واسع حول مفاهيم ناشئة حديثا مثل التهديدات غير العسكرية للسلم والأمن ، والدفاع غير الاستفزازي ، والاكتفاء المعقول والمواقف العسكرية غير الهجومية . وأود الاشارة الى المقترحات التي قدمها وزير الخارجية السوفياتي أ. شيفاردنادزه بشأن تدابير بناء الثقة في مجال القوات البحرية ، وانشاء وكالة دولية للرصد والتحقق تحت اشراف الأمم المتحدة ، ووكالة دولية لرصد الفضاء . ومما يماثل ذلك من حيث الطبيعة المبادرة الجديدة التي تقدمت بها الدول الست والمتعلقة بانشاء نظام تحقق متكامل ومتعدد الأطراف تابع للأمم المتحدة واعداد دراسة بواسطة خبراء تضع الخطوط العريضة لوظائفه . وما يعادل ذلك في الأهمية المقترحات التي قدمها عدد من بلدان حركة عدم الانحياز وتدعو الى استخدام الانجازات العلمية والتكنولوجية من أجل استحداث أسلحة جديدة للتدمير الشامل ومنظومات جديدة من الأسلحة التقليدية وانتاجها . وتهدف خطة العمل التي قدمها رئيس وزراء الهند ر. غاندي الى تحقيق نزع سلاح عام كامل بقدوم عام ٢٠١٠ . وقد يتيح عدد من المقترحات الأخرى التي لن أشير اليها هنا بسبب عدم توفر الوقت ، بما فيها مقترحات قدمتها البلدان الاشتراكية ، فرصا جديدة لاحراز تقدم سريع في مجال نزع السلاح .

والدورة الاستثنائية ، شأنها شأن أي عمل بشري لقنتنا بعض الدروس التي قد تكون في غاية الأهمية للمستقبل . واسمحوا لي أن أناقش بعضا منها بايجاز .

ذكر وفدي ، مع غيره من الوفود ، في المرحلة التحضيرية ، امكانية قصر المداولات في الدورة الاستثنائية على عدد قليل من المسائل المحددة المدرجة في جدول أعمال نزع السلاح . ويجوز للدول أن تقرر في مناسبات مماثلة مستقبلا بعد أن أصبحت الوثيقة الختامية التاريخية قريبة المنال ، ألا تتناول سوى عدد قليل من المقترحات المحددة . واذا بدأت مثل هذه العملية في وقت مبكر بما فيه الكفاية خلال التحضير لعقد دورة استثنائية ، قد يمكن في النهاية ادراج عبارات لتوافق محتمل في الآراء في وثائق تركز على مثل هذه المقترحات بدلا من محاولة اعادة صياغة صكوك دولية أساسية مثل الوثيقة الختامية .

اننا ندرك أن قضايا نزع السلاح مترابطة . ويتضح ذلك بما فيه الكفاية في الوثيقة الختامية ، التي تحافظ على صلاحيتها اليوم ، على الرغم من أن بعض أحكامها ربما تكون قد أصبحت عتيقة نوعا ما . ويمكن تبين تشابه معين مع ميثاق الأمم المتحدة ، مع احتمال أن يكون في ذلك خطأ طفيفا . ويحوي الميثاق أيضا أحكاما قد تبدو الآن قديمة بعض الشيء دون أن تجعل كامل الاطار القانوني عديم الجدوى تماما . وعلى العكس ، فان الميثاق يستخدم كأساس معترف به عالميا لجميع الجهود المبذولة من أجل تحقيق الأهداف الرئيسية للأمم المتحدة .

وتلعب الوثيقة الختامية لعام ١٩٧٨ دورا مماثلا في مجال نزع السلاح . وينبغي اعادة النظر في الاستراتيجية الموضحة فيها وزيادة تطويرها بانتظام على نحو فعال . ويجب احترام الترابط القائم بين قضايا نزع السلاح . لكن ينبغي ألا يكون التقدم مرهونا باتفاق بشأن استراتيجية نزع السلاح عموما . وإلا قد نجد أنفسنا في حالة سخيفة يمكن أن يستحيل فيها حتى اتخاذ خطوات متواضعة ما لم يتم التوصل الى توافق عام في الآراء بشأن جميع بنود نزع السلاح - سواء هامة أكانت أم ثانوية أم عالمية أم اقليمية . وقد يصبح الاجتهاد للوصول الى الشمولية عقبة في طريق التقدم بشأن القضايا الجاهزة للحل .

وثانيا ، قد نحتاج الى تعريف الدور لتوافق الآراء بدقة . وهذه الطريقة هي بدون شك بالغة الأهمية في معالجة القضايا الأمنية . والقرارات التي تتخذ بتوافق الآراء تكتسب سلطة أدبية وسياسية اضافية ويكون احتمال تنفيذها أكبر . ومع ذلك ، ينبغي عدم اعتبار قاعدة توافق الآراء حقا للاعتراض فحسب . انها تعني كذلك التزاما على الدول بأن تنظر في المقترحات البناءة على نحو تعاوني ، مع مراعاة المصالح الأمنية المشروعة للدول الأخرى . وينبغي أن تعني كذلك بذل جهود صادقة للاستجابة للاهتمامات المعرب عنها ، جزئيا على الأقل ، والسعي بنشاط الى ايجاد قواسم مشتركة يمكنها أن تضمن احراز تقدم في مصلحة الجميع . وقد تكون ملاحظة من هذا القبيل صالحة للدورات الاستثنائية للأمم المتحدة ولمؤتمر نزع السلاح على السواء .

استهلت معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى عملية حقيقية لنزع السلاح النووي . والبداية مشجعة وتفسح المجال لتوقعات عظيمة في المستقبل . وهذا هو تقدم يؤمل أن يسمح اتخاذ مزيد من الخطوات من أجل توسيع مجالات الاتفاق وتعميقها . وأي محاولة "لتعويض" الأسلحة التي يجري تدميرها تتعرض لخطر انكار قيمة المعاهدة نفسها . وسيمكن تحقيق القليل من الأمن والاستقرار اذا استخدمت تدابير نزع السلاح في أحد المجالات حجة لبدء سباق للتسلح في مجال آخر . كما يتوقع المجتمع الدولي اتفاقا سريعا بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة بشأن تخفيض ترساناتهما الاستراتيجية بنسبة ٥٠ في المائة . والتزمت الدولتان الرئيسيتان الحائزتان للأسلحة النووية التزاما سياسيا هاما بتحقيق ذلك الهدف . واليوم ، أعاد السفير أوبوخوف من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية تأكيد تصميم بلاده على تحقيق الهدف المعلن .

وما من شك في أن مثل هذه النتيجة ستصبح تقدما آخر في مجال نزع السلاح النووي ، معززة الاستقرار الاستراتيجي مع زيادة تحسين المناخ الدولي .

ومن الواضح أن المفاوضات الثنائية حول نزع السلاح النووي غير كافية . فوجود الأسلحة النووية يهدد بقاء جميع الدول . ومن هنا توجد ضرورة لبذل جهود متعددة الأطراف للتقليل من الخطر النووي من خلال الاستناد الى النجاحات الثنائية ، كما يلزم اتباع نهج متعدد الأطراف إذ يوجد أكثر من دولتين حائزتين للأسلحة النووية في العالم . ولا تتعارض الجهود الثنائية والمتعددة الأطراف مع بعضهما وينبغي اعتبارهما متكاملتين .

وتيسر عضوية مؤتمر نزع السلاح بدء عملية متعددة الأطراف من هذا القبيل ، يمكن توجيهها من خلال هيئة فرعية ملائمة . وقد بدىء في ذلك بعقد جلسات عامة غير رسمية بشأن البند ٣ ، ينبغي أن يعقبها انشاء لجنة مخصصة ذات ولاية تفاوضية . وإن مشاركة جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية في عملية نزع السلاح النووي أمر لا غنى عنه . واقترح وفد بلغاريا في العديد من المناسبات أن ينشيء مؤتمر نزع السلاح لجنة فرعية تتألف من الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية ، وتكون لها ولاية تفاوضية ، بهدف المساعدة على أن ينظر المؤتمر نفسه في البند ٣ على مستوى متعدد الأطراف . ويمكن لمثل هذه الهيئة أن تبدأ بوضع الشرط الأساسي المحدد اللازم لكي تنضم جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية الى عملية تخفيض الأسلحة النووية . ويمكن أن يشير ذلك الى بداية مرحلة ثانية من مراحل نزع السلاح النووي .

وفي السنوات الأخيرة ، لم يتمكن مؤتمر نزع السلاح من الانتقال الى ما بعد النظر في البند المتعلق بفرض حظر على التجارب النووية في جلسة عامة . وأعربت دول عديدة عن قلقها الحقيقي بشأن هذه الحالة في الدورة الاستثنائية . وإن استمرار اختبار تصاميم جديدة للأسلحة النووية يعني أن الدول الحائزة للأسلحة النووية تتنبأ بامتداد التهديد النووي الى مستقبل البشرية . ونحن نعتقد أن السبب الرئيسي لانعدام التقدم الحالي هو أن بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية تواصل الاعتماد على صيغ "القوة المضادة" للرادع النووي . وتقر الحكومات والجماهير والمجتمعات العلمية على نطاق واسع بما لهذه المفاهيم العسكرية من أثر مزعزع للاستقرار في العلاقات الدولية . وتربط الدول دائما نزع السلاح بالأمن . وقد يكون ذلك هو أحد الأسباب الهامة التي تجعل من الواجب على البلدان الممثلة في مؤتمر نزع السلاح أن تعلق أهمية أكبر على النواحي المذهبية لحظر على التجارب النووية ، مما يساعد على تحديد العناصر التي تسبب قلقا أمنيا خطيرا لدى الدول الأخرى ويعيق احراز تقدم .

يحتفل المجتمع الدولي هذه السنة بالذكرى السنوية العشرين لتوقيع معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي زادت أهميتها مع بدء عملية حقيقية لنزع السلاح

النووي . وسنحتفل غدا بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لصك آخر أساسي متعدد الأطراف هو معاهدة موسكو لحظر تجارب الأسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء . وهذه أيضا مناسبة أخرى للتأكيد على الدور الذي يلعبه حظر التجارب النووية في عملية نزع السلاح عموما . وتشتمل معاهدة موسكو على التزام ، أعيد تأكيده في معاهدة عدم الانتشار ، بأن تسعى جميع الدول ، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية ، الى تحقيق "وقف جميع التفجيرات التجريبية للأسلحة النووية الى الأبد" و "مواصلة المفاوضات تحقيقا لهذه الغاية" . وينبغي أن يظل البند المتعلق بحظر التجارب النووية مدرجا على جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح بوصفه احدى القضايا ذات الأولوية القصوى .

وترحب بلغاريا بما أحرز من تقدم أولي في المفاوضات الكاملة النطاق والتدريجية بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة بشأن القضايا المتصلة بالتجارب النووية . ونأمل كثيرا جدا أن تفضي هذه المفاوضات الثنائية في المستقبل القريب الى تحقيق الهدف النهائي وهو معاهدة لحظر شامل للتجارب . ومؤتمر نزع السلاح هو أكثر المحافل ملاءمة للتفاوض الثنائي على معاهدة بشأن حظر عام كامل لتجارب الأسلحة النووية . ويكون الوضع غير محتمل حين يتلكأ المؤتمر خلف الجهود الثنائية ، حتى من حيث التحقق فقط . وتضم عضوية مؤتمر نزع السلاح أيضا دولا أخرى حائزة للأسلحة النووية وعددا من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية . ويتعين اشراكها في عملية المفاوضات ، اذا أردنا التوصل الى معاهدة عالمية التطبيق . وينبغي أن تشمل هذه المفاوضات جميع النواحي المترابطة لحظر شامل للتجارب . وأعاد ممثل تشيكوسلوفاكيا الموقر ، السفير فييفودا ، مؤخرا تحقيقا لهذه الغاية ، عرض اقتراح هام ينص على اطار أكثر مرونة من أجل البدء في العمل الفعلي المتعلق بحظر للتجارب النووية . وقبول هذا الاقتراح لن يمنع مؤتمر نزع السلاح من اتباع النهج التدريجي ، الذي يمكن أن يبدأ بالنظر في المسائل المتصلة بالتحقق من المعاهدة المقبلة والامتثال لها . ويعتقد الوفد البلغاري أنه ينبغي للمؤتمر الإفادة أيضا من اقتراح الوفد السوفياتي الداعي الى انشاء فريق من الخبراء العلميين لإعداد توصيات بشأن هيكل نظام للتحقق ووظائفه من أجل أي اتفاق بشأن حظر التجارب النووية .

وتعلق بلغاريا أهمية كبيرة على ضمانات الأمن السلبية المقدمة الى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية . وسيحسن تنفيذ معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى بدرجة كبيرة أمن العديد من الدول . ومع ذلك ، ما زالت عدة أنواع من الأسلحة النووية مقامة في جميع أنحاء العالم ، فتهدد بذلك بقاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية . وريثما يتحقق نزع للسلاح النووي ، ينبغي ضمان أمن هذه الدول ، التي ليست في وضع يسمح لها بأن تصبح مصدر تهديد نووي ، وذلك على نحو موحد وغير مشروط بشكل

ملزم قانونيا ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها . وتجري المفاوضات من أجل تحقيق هذه الغاية منذ عشر سنوات الآن . وحسبما أوضح وزير خارجية بلغاريا بيتار ملادينوف لمؤتمر نزع السلاح في نيسان/ابريل الماضي :

"إننا على اقتناع بأنه قد آن الأوان لاتباع نهوج أكثر جسارة من شأنها أن تحول المفاوضات عن حالة الجمود التي توجد فيها . وقد حثتنا الجمعية العامة للأمم المتحدة على أن نفعل ذلك . وتوجد من قبل مقترحات مثيرة للاهتمام حول هذا الموضوع . ومن شأن القيام بتحرك إيجابي في هذا الاتجاه أن يكون له أثر ذو شأن على تدعيم نظام عدم الانتشار" .

إن منع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي هو أيضا قضية ذات اهتمام عالمي . إنه هدف اتفق عليه بتوافق الآراء سواء على مستوى ثنائي أو متعدد الأطراف في مؤتمر نزع السلاح . وتتيح اللجنة المخصصة للبند ٥ فرصة لجميع الدول الأعضاء للمساهمة في تحقيق ذلك الهدف المشترك .

ويعتقد وفد بلغاريا أنه ينبغي أن يتركز العمل في هذه اللجنة على ما يوجد من مقترحات وعلى المبادرات المقبلة ، بهدف الاتفاق على تدابير ملائمة لحظر إدخال أي نوع من الأسلحة في الفضاء الخارجي . واليوم قدم زميلنا الموقر السفير تايلهاردات من فنزويلا ورقة مثيرة للاهتمام حول امكان اتباع نهج في معالجة هذه المسألة . وسيدرس وفدي هذه الورقة بعناية . وهناك عدة مقترحات أخرى قدمت في اللجنة المخصصة ، ونعتقد أن الوقت قد حان الآن للبدء في حظر الأسلحة المضادة للتوابع . ولا يتعارض النظام القانوني القائم المتعلق بالفضاء الخارجي مع إمكانية استحداث أنواع تقليدية من هذه الأسلحة . والوقف الاختياري الحالي لتجارب منظومات الأسلحة المضادة للتوابع ، الذي يحترمه الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة على السواء ، ييسر بداية لمفاوضات حقيقية حول حظر من هذا القبيل . وورقة العمل بشأن "أحكام رئيسية لمعاهدة بشأن حظر الأسلحة المضادة للتوابع وسبل تأمين حصانة الأجسام الفضائية" (CD/777) التي قدمها وفدا الجمهورية الديمقراطية الالمانية ومنغوليا يمكن أن تكون بمثابة أساس مفيد لمثل هذا العمل . ويمكن أن تستخدم أيضا بنجاح عدة عناصر من الفكرة السوفياتية الداعية الى انشاء نظام دولي للتحقق من عدم وزع أسلحة من أي نوع في الفضاء الخارجي لأغراض فرض حظر على الأسلحة المضادة للتوابع .

ويوجد عدد من المسائل المعقدة المتعلقة بالتعريف ومسائل تقنية يتعيّن تناولها عند معالجة مسألة حظر الأسلحة المضادة للتوابع . وينبغي أن ينظر في هذه المشاكل فريق مختص من الخبراء الحكوميين لتقديم الدراية الفنية والتوجيه الى اللجنة المخصصة في التغلب على الصعوبات المحتملة . وقدم الوفد البلغاري مقترحات محددة تهدف الى إحراز تقدم في هذه المسألة داخل اللجنة .

وعلمنا باهتمام شديد بالاقتراح الذي قدمه ممثل الأرجنتين الموقر ، السفير كامبورا ، والذي يدعو الى أن يصدر أعضاء مؤتمر نزع السلاح إعلانات رسمية من جانب واحد تفيد أن أيا منهم لم يوزع أسلحة في الفضاء الخارجي على أساس دائم . ويمكن أن يصبح تنفيذ هذا الاقتراح تدبيرا هاما من تدابير بناء الثقة ، مع ادخاله مزيدا من الانفتاح والشفافية في أنشطة الفضاء الخارجي المتصلة بالمسائل العسكرية . ولا تتطلب مثل هذه الخطوات المتخذة من جانب واحد تحققا بسبب طبيعتها المتعلقة ببناء الثقة ، وستكون نقطة انطلاق طيبة لمزيد من التدابير الجزئية المحددة المتخذة لمنع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي .

وإن حظر الأسلحة الكيميائية مسألة هامة أخرى أعتزم مناقشتها على نحو أكثر تفصيلا في بعض المناسبات الأخرى . ويأسف وفدي لأن مؤتمر نزع السلاح لم يحرز حتى الان الكثير من التقدم في عمله الموضوعي المتعلق بالعديد من البنود طوال عدد من السنين . ويبدو أن المؤتمر يبتعد ببطء عن الاضطلاع بمسؤولياته كهيئة تفاوضية . ونرى أنه ينبغي ايقاف هذه النزعة . ويعتقد وفد بلغاريا أنه قد آن الأوان لكي يضطلع مؤتمر نزع السلاح بإجراء ملموس بشأن جميع البنود ذات الأولوية المدرجة على جدول أعماله ، وهو مصمم على تقديم مساهمته من أجل تحقيق هذه الغاية .

الرئيس : أشكر ممثل بلغاريا على بيانه وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها الى الرئيس . وبذلك تنتهي قائمة المتحدثين الموجودة أمامي لهذا اليوم . أود أن أعرف ما إذا كان هناك أي عضو آخر يرغب في التكلم في هذه المرحلة .

لقد طلب ممثل سويسرا التكلم . ووفقا للمقرر الذي اتخذه المؤتمر في جلسته العامة ٤٣٦ ، فليتفضل بالكلام .

السيد أوشنير (سويسرا) : أشكركم ياسيادة الرئيس . ومع أطيب تمنياتنا لرئاسة ناجحة ، أود استرعاء انتباهكم بإيجاز وبكل تواضع واجب الى مشكلة ذات طبيعة إدارية الى حد ما ، لكنها ليست دون أهمية معينة لبلدنا . في يوم الاثنين الماضي ، احتفل الاتحاد الفدرالي السويسري بذكراه السنوية ٦٩٧ . ويعتبر الأول من آب/أغسطس في جميع أنحاء بلدنا عيدنا القومي . ولم يكن تجاهل هذا اليوم في الواقع عقبة رسمية بالنسبة لمقر الأمم المتحدة ومؤتمر نزع السلاح . والسؤال الذي ينشأ هو ما إذا كان لا يمكن ، تعبيرا عن مجاملة دولية ، ربما احترام بعد ظهر ذلك اليوم ، وأكرر ، بعد ظهر الأول من آب/أغسطس في المستقبل . هل يمكنكم تصور عقد اجتماع لمؤتمر دولي ، حتى في ظل مركز الأمم المتحدة في يوم عيد الاستقلال في الولايات المتحدة الأمريكية ، أو في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر في الاتحاد السوفياتي أو في ١٤ تموز/يوليه في باريس ؟

إننا لا نريد بالفعل أن نجعل من ذلك مسألة رسمية . وقد يبدو حتى للوهلة الأولى أن سكان جنيف ، فيما يتعلق بالسويسريين منهم ، لا يعيرون هم أيضا اهتماما كبيرا لهذا اليوم . ولكن ليس هذا صحيحا حقا وليست الحال كذلك بالتأكيد في البلديات المحيطة وفي بقية المدن والقرى البالغ عددها ٣ ٠٠٠ في جميع أنحاء البلاد . أما فيما يتعلق باجتماع الفريق العامل باء التابع للجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية المعقود بعد ظهر يوم الاثنين ، فنأمل أن نكون ، بقبولنا الوقائع بصمت ، قد قدمنا مساهمة صغيرة جدا في تعجيل المفاوضات حول الموضوع ذي الصلة .

وحتى الآن يشكل ذلك ملحوظة هامشية مرت بخاطرنا بشأن المشكلة لمجرد وضعها في الاعتبار في عام ١٩٨٩ ، للعمل بها أو تركها ، ولا نتوقع أي رد رسمي عليها .

الرئيس : أشكر ممثل سويسرا على بيانه وعلى ما وجهه إليّ من تمنيات . وبصدد بيانه ، أود أن أوكد له أن المؤتمر يقدّر تماما ما تقدمه سلطات جنيف والسلطات السويسرية من حسن وفادة ، وأن استمرار عملنا أثناء الذكرى السنوية الفدرالية السويسرية لا ينبغي أن يؤوّل بأي حال من الأحوال بأنه يعني نسيان مثل هذا الحدث الهام .

عممت الأمانة اليوم ورقة غير رسمية تحتوي قائمة بالجلسات التي سيعقدها المؤتمر وهيئاته الفرعية خلال الأسبوع القادم ، وكالعادة ، لا يشكل الجدول الزمني الوارد فيها الا جدولا ارشاديا وهو بالتالي عرضة للتغيير اذا دعت الضرورة الى ذلك . وإذا لم يكن هناك اعتراض ، سأعتبر أن المؤتمر يعتمد الجدول الزمني .

وقد تقرر ذلك .

الرئيس : نظرا لعدم وجود أي عمل آخر لهذا اليوم ، أعتزم الآن رفع هذه الجلسة العامة . وستعقد الجلسة العامة القادمة لمؤتمر نزع السلاح يوم الثلاثاء ، ٩ آب/أغسطس ، الساعة ١٠/٠٠ .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٥